دوافع ممارسة ادارة الارباح في الشركات بالبيئة الليبية

محمود عاشور المقلة[1] أحمد سالم غشير[2]

1- قسم المحاسبة – الجامعة الأسمرية الاسلامية
2- وزارة المالية – مصراته

ملخص الدراسة: **Abstract**

اذا تم ممارسة إدارة الأرباح كم قبل الشركة فإن تقاريرها المالية قد لا تعكس بشكل حقيقي الوضع المالي للشركة وأدائها، وتحد من قدرة مستخدمي المعلومات والبيانات المحاسبية في تقييم وضع الشركة، أي أن ممارسة إدارة الأرباح قد تحد من الأهداف التي تعد من أجلها التقارير المالية الختامية، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دوافع ممارسة إدارة الأرباح بالشركات الحكومية والخاصة الليبية، وكذلك أهم الأساليب المستخدمة لممارسة إدارة الأرباح، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، والذي تمثل في ثلاث فئات اشتملت على المراجعين الداخليين، والمراجعين الخارجيين، والمدراء الماليين بالشركات الخاصة والعامة الليبية، و؛ نظرا لعدم إمكانية حصر جميع مفردات مجتمع الدراس، ولذلك تم اللجوء لاختيار عينة غير عشوائية من مجتمع الدراسة، ولتحليل البيانات تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ، واختبار التوزيع الطبيعي، واختبار الإشارة، وكذلك اختبار كروسكال واليس.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم دوافع ممارسة إدارة الأرباح بالشركات الحكومية كانت لغاية الرفع من قيمة مكافأة الإدارة، والحد من التكاليف السياسية ذات العواقب السلبية على الشركة، وكذلك كمحاولة لإخفاء الوضع المالي السيء للشركة، كذلك اظهرت النتائج أن المدير التنفيذي الجديد يمارس إدارة الأرباح عند توليه لمهام المدير التنفيذي، كما يتم ممارستها أيضا بغية إيصال المعلومات المطلوبة لمستخدمي التقارير المالية، أخيرا يتم ممارسة إدارة الأرباح عند الاندماج مع شركة أخرى.

وكانت أهم النتائج لممارسة إدارة الأرباح بالشركات الخاصة تعزيز فرص الحصول على قروض من المصارف، وتقليل الدخل الخاضع للضريبة، إخفاء الوضع المالي السيء للشركة، وإيصال المعلومات المطلوبة لمستخدمي التقارير المالية، وأخيرا يتم ممارسة إدارة الأرباح عند الاندماج مع شركة أخرى.

وكانت أهم الأساليب المستخدمة لممارسة إدارة الأرباح استخدام قيمة المخزون، ثم استخدام تعجيل أو تأخير الاعتراف بالإيرادات، واستخدام الديون المعدومة والمشكوك فيها، ثم أسلوب تعجيل أو تأخير الاعتراف بالمصروفات.

***الكلمات الدالة*— إدارة الأرباح، التقارير المالية، البيانات المحاسبية**

1- مقدمة:

لقد أشار المعيار المحاسبي رقم (IAS1) الى أن هدف المحاسبة يتمثل في تقديم المعلومات حول الأداء المالي للشركة وموقفها المالي وذلك لمساعدة متخذ القرار في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تقديم المعلومات عبر التقارير المالية المنشورة للشركات، الأمر الذي يعتبر مهم للمستخدمين الداخلين والخارجين لتمكينهم من تقييم أدائها واتخاذ القرارات الرشيدة، بما يجعل من التقارير المالية ذات أهمية كبيرة لهم من حيث البيانات والمعلومات التي تتضمنها لأنها تعتبر الأساس الذي يعتمدون عليه لاتخاذ قراراتهم، إن كبر حجم الشركات أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، كما كان له الأثر الكبير في التطورات التى حدثت في نظرية المحاسبة وذلك من خلال اهتمامها بالسلوك والعلاقات القائمة في الشركات بين الأطراف ذات المصلحة، والتي تتسم العلاقة بينها بتضارب المصالح (بوسنه، 2013). وقد سعت الإدارة لكسب ثقة الملاك من خلال محاولة تعظيم الملكية وتحقيق استقرار في الدخل، الأمر الذي أدى في بعض الأحيان إلى قيام الإدارة باستخدام ما يعرف بسياسة تنعيم الدخل، التي تقوم على مبدأ الثبات في الإعلان عن الأرباح بمستويات منتظمة في نهاية كل فترة مالية، ويتم ذلك بزيادة نسبة الاستقطاعات في فترة الأرباح المرتفعة وتوزيعها في فترة الأرباح المنخفضة مما يوحي بأن الشركة مستمرة بتحقيق ارباح مستقرة حتى في حالة تحقيق ارباح منخفضة أو خسائر، أي أن رقم صافي الربح المعلن عنه يعطي دلالة مضللة لمتخذ القرار، ويتم ذلك بلجوء الإدارة لتغيير مدلولات الأرباح بهدف التأثير على مدلولات الأرقام المحاسبية من خلال استغلال المرونة في بعض السياسات المحاسبية، والمغالاة في ممارسة التقديرات الشخصية (السرطاوي وآخرون، 2013)، أن دقة التقييم تعتمد على عدالة وسلامة المعلومات التي تتضمنها القوائم، وتعتبر أرقام الأرباح

استلمت الورقة بتاريخ 3 ديسمبر 2019، وروجعت بتاريخ 29 يناير 2020، وقبلت للنشر بتاريخ 30 يناير 2020
ونشرت ومتاحة على الانترنت بتاريخ 30 يناير 2020 www.lam.edu.ly

من أهم البنود التي تحتويها القوائم المالية المنشورة، والتي تعد مؤشرا على نجاح إدارة الشركة في تحقيق أهداف الأطراف المختلفة في منظمات الأعمال خصوصا المساهمين.

إن المتتبع للمعايير المحاسبية يلاحظ انها أعطت للإدارة نوعا من المرونة في اختيار الممارسات المحاسبية لإعداد التقارير المالية (Healy and Whalen, 1999)، أي أن الإدارة يمكنها الاختيار من بين الطرق والإجراءات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية (DeAngleo,1986) الأمر الذي يعني إمكانية استخدامهم لهذه المرونة من خلال قدرتهم وخبراتهم المحاسبية للتأثير على البيانات التي تحتويها التقارير المالية، مما قد يوثر على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين للبيانات الواردة بهذه التقارير. لقد تم الاهتمام بهذا الموضوع خصوصا بعد قضية شركة (Enron) وشركة (Worldcom) وتم تناوله تحت مجموعة من المسميات والتي منها إدارة الأرباح (Earnings Management) وتنظيم الدخل (Income Smoothing) والمحاسبة الإبداعية أو الخلاقة (Creative Accounting) وغيرها من المصطلحات، وسيتم استخدام مصطلح إدارة الأرباح في هذا الدراسة للتعبير عن هذا الموضوع.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع إدارة الأرباح، حيث تناولت بعضها عملية قياس إدارة الأرباح باستخدام العديد من الطرق، ومن هذه الدراسات دراسة (; De George at al, 1999; Mc Nichols, 2000; Dechwo et at, ; Healy, 19851995

; Holland and ramsay ;1991; Jones,2003)، أما في البيئة الليبية فتناولت عملية قياس إدارةالأرباح بالشركات الليبية العامة والخاصة الغير مدرجة بسوق المال الليبي دراسة (Elseraiti and Eldanfour,2013;) وقد توصلت إلى أن الشركات الليبية العامة والخاصة الغير مدرجة بسوق الأوراق المالية تمارس عمليات إدارة الأرباح، كما توصلت دراسة (Agbara, 2011) إلى أن الشركات العاملة بالبيئة الليبية تمارس عمليات إدارة الأرباح.

إن لكل ممارسة من ممارسات الحياة العملية دوافع معينة تعمل كموجة لتحقيق بعض الأهداف من وراء تلك الممارسات، هذا الأمر ينطبق على ممارسات إدارة الأرباح، حيث تحدث هذه الممارسات عندما يكون هناك دوافع معينة لتحقيق أهداف مسبقة (الأشقر، 2010)، ولقد اهتمت الدراسات بجانب دراسة الدوافع التي تعتبر المحرك لعملية ممارسة إدارة الأرباح بالشركات وتناولت العديد من العوامل والتي منها:

- **المحافظة على سعر السهم**: من الدراسات التي تناولت هذا العامل دراسة Healy and ;1999,et al (Barth Whalen ,1999) والتي توصلت إلى أن الإدارة تسعي إلى المحافظة على سعر أسهمها بالأسواق المالية من خلال ممارسة عمليات إدارة الأرباح.
- **التأثير على سعر السهم عند الإدراج بسوق الأوراق المالية**: أشارت دراسة : (;2004, DeAngelo

DuCharme et al ,1988) إلى أنه يتم التأثير على سعر الأسهم عند عمليات الإدراج بسوق الأوراق المالية وقد يكون الهدف من ذلك جعل سعر السهم أقل المحاولة الشراء للاستحواذ أو جعل سعر السهم أكثر من القيمة الحقيقية لمحاولة الحصول على أكبر قدر من السيولة (Teoh et al., 1998).

- **المحافظة على الوظيفة:** قد يتم ممارسة إدارة الأرباح لإظهار أداء أفضل عند استلام الشركة من قبل إدارة جديدة، فيتم تخفيض الدخل في السنة التي تم بها الاستلام وإلقاء اللوم على الإدارة السابقة والاستفادة من الزيادة في السنة اللاحقة لإظهار أداء أفضل، بالإضافة إلى ذلك قد يتم ممارسة إدارة الأرباح للمحافظة على الوظيفة (Goncharov, 2005).
- **زيادة الاتصال وتوفير البيانات والمعلومات**: هناك دراسات ناقشت إمكانية استخدام ممارسات إدارة الأرباح لغرض الاتصال وزيادة فاعلية البيانات والمعلومات المحاسبية، حيث أشارت دراسة (Beneish, 2001) إلى أن زيادة فاعلية المعلومات قد تتم عندما تسعى الإدارة إلى ذلك من خلال أحكام وقرارات معينة، كما أشار

(Scott, 2003) إلى أنه قد تزيد قيمة المعلومات عندما تفصح الإدارة عن تقديرات داخلية للمستخدمين الخارجيين.

- **الحصول على التمويل**: أشارت بعض الدراسات إلى أن الإدارة قد تقوم بممارسة إدارة الأرباح لتلبية متطلبات الحصول على عقود التمويل الخارجية، حيث أشارت دراسة (Defond and Jiambalvo ,1994) إلى أن الشركات تقوم بممارسة إدارة الأرباح من السنة السابقة لسنة الحصول على القروض، وأشارت دراسة Jaggi (and Lee, 2002) على أن الإدارة قد تستخدم معرفتها بالخيارات المحاسبية وتقوم بخفض الدخل للتأثير على إعادة التفاوض حول الديون.
- **التهرب من دفع الضرائب**: أشارت دراسة (Baralexis ,2004) إلى أن الشركات الصغيرة باليونان تقوم بإدارة الأرباح لتقليل من الدخل الخاضع للضريبة، كما أشارت دراسة (Noronha et al ,2008) إلى أن الشركات الخاصة تمارس إدارة الأرباح للتهرب من دفع الضرائب.
- **التأثير على سياسات الدولة**: قد تمارس الشركات إدارة الأرباح للحصول على الدعم من الدولة أو التقليل من الضغوط عليها من قبل الدولة (Scott, 2003).
- **مكافآت الإدارة**: أشارت دراسة (Healy ,1985) إلى أن الإدارة قد تمارس إدارة الأرباح لزيادة الدخل بغرض زيادة قيمة المكافآت التي ستحصل عليها، أو تقوم بتقليل الدخل عند الوصول إلى الحد الأعلى من المكافآت للاستفادة من الزيادة في السنة القادمة في حالة عدم الوصول للحد الأعلى للمكافآت.

مشكلة الدراسة:

لقد أشارت دراسة (Lauza et al ,2003) أن ممارسة إدارة الأرباح تجعل من التقاريرالمالية لا تعكس بصورة حقيقية الأداء الصحيح للمؤسسة وتحد من قدرة مستخدميها في تقييم وضع وأداء المؤسسة، لذلك ممارسة إدارة الأرباح تحد من الأهداف التي تعد من أجلها هذهالتقارير، ولقد عرف (, 1989 , Schipper p92) إدارة الأرباح بأنها:

"Purposeful intervention in the external financial reporting process, with the intent of obtaining some private gain, as opposed to say, merely facilitating the neutral operation of the process".

ويشير هذا التعريف إلى أن إدارة الأرباح تعتبر تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية الغرض منه تحقيق مكاسب خاصة.

كما عرف (Healy and Whalen p368 ,1999) إدارة الأرباح على أنها:

"when managers use judgment in financial reporting and in structuring transactions to alter financial reports to either mislead some stakeholders about the underlying economic performance of the company, or to influence contractual outcomes that depend on reported accounting numbers".

يشير التعريف إلى أن إدارة الأرباح تحدث عند استخدام المديرين للحكم الشخصي في عملية التقرير المالي وفي هيكلة العمليات من أجل تغيير مدلول التقارير المالية إما لتضليل بعض الأطراف ذات المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة أو من أجل التأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام الواردة بالتقارير المالية. إن التعريف يعطي جانب سلبي لإدارة الأرباح كأداة يتم استخدامها لتضليل المستخدمين وأن هناك العديد من الطرق التي يمكن معها استخدام ممارسة إدارة الأرباح وذلك من خلال التركيز على نية الإدارة لتضليل المستخدمين للتقارير المالية. وأشار (Ronen and Yaari ,2007) إلى أنه لا يمكن اعتبار أن جميع ممارسات إدارة الأرباح تستخدم لتضليل المستخدمين، وقد تستخدم من منظور زيادة المعلومات للمستخدمين، كما أشار إلى أن إدارة الأرباح عبارة عن مجموعة القرارات الإدارية التي تودي إلى عدم الإبلاغ الصحيح في المدى القصير، الأمر الذي قد يودي إلى تضليل المستخدمين في المدى القصير وأحيانا الطويل أيضا، من جهة أخرى قد تكون مفيدة في المدى الطويل وذلك عن طريق أخذ عمليات الإنتاج أو الاستثمار في الاعتبار قبل تحقيق الأرباح أو باستخدام الخيارات المحاسبية

التي تؤثر على التقارير المالية. كما أشار Beneis (2001)إلى أن إدارة الأرباح لها اتجاهين، الاتجاه الأول وجهة النظر الانتهازية (Opportunistic perspective)، حيث تسعي الإدارة إلى تضليل المستخدمين التقارير المالية حول أداء المؤسسة والوصول لأهداف تخدم أطراف معينة، أما الاتجاه الأخر يتناول وجهة النظر المعلوماتية (Information perspective) ويعتبر إدارة الأرباح وسليه الزيادة الإفصاح عن المعلومات والتوقعات حول التدفقات النقدية المستقبلية، أي زيادة قيمة المعلومات، ولقد اهتمت العديد من الدراسات لتحديد الأهداف من وراء ممارسة إدارة الأرباح (Noronha, et al, 2008; Baralexis, 2004; Barth et al, 1999; Healy and Wahlen, 1999) إن الدراسات السابقة التي تمت الإشارة إليها تم إجرائها في بيئات مختلفة واختلفت نتائجها التي توصلت لها حسب البيئة التي أجريت فيها هذه الدراسات، من حيث حجم الشركات أشار Moses (1987) إلى أن عمليات إدارة الأرباح ذات ارتباط بحجم الشركة، كما أشار Baralexis (2004) إلى أن دوافع وحوافز ممارسة إدارة الأرباح للشركات كبيرة الحجم باليونان تختلف عما هي عليه في الشركات صغيرة الحجم. بالإضافة إلى تأثير حجم الشركة فإن لنوع ملكية الشركة تأثير على دوافع ممارسة إدارة الأرباح، حيث أشار Noronha al et, (2008) إلى أن المدراء بالشركات الحكومية يعتبرون موظفون حكوميين هذا الأمر قد يجعلهم يسعون إلى زيادة قيمة الدخل للحفاظ على الوظيفة أو لزيادة قيمة المكافآت السنوية.

من جهة أخرى المدراء بالشركات العائلية قد تكون لديهم أسباب ودوافع لممارسة إدارة الأرباح تتأثر حسب الحاجة والأهداف المراد تحقيقها (Siregar and Utama, 2008). إن بيئة الدراسات السابقة التي تم الإشارة إليها تختلف عن البيئة الليبية، الأمر الذي يفتح المجال أمام دراسة دوافع وأسباب ممارسة الشركات بالبيئة الليبية لعمليات إدارة الأرباح. مما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في شكل التساؤل الاتي : **ما هي دوافع ممارسة إدارة الأرباح في الشركات العاملة بالبيئة الليبية؟**

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على مفهوم إدارة الأرباح.

2- دراسة دوافع ممارسة إدارة الأرباح في الشركات بالبيئة الليبية.

وسيتم تحت هذا الهدف دراسة الأهداف الفرعية الآتية:

- دراسة دوافع ممارسة إدارة الأرباح في الشركات العامة بالبيئة الليبية.
- دراسة دوافع ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الخاصة بالبيئة الليبية.

3- دراسة أساليب ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الليبية العامة والخاصة.

أسئلة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم الإجابة على الأسئلة الآتية:

1- ما هو مفهوم إدارة الأرباح ؟

2- ما هي دوافع ممارسة إدارة الأرباح في الشركات العامة بالبيئة الليبية؟

3- ما هي دوافع ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الخاصة بالبيئة الليبية؟

3- ما هي الأساليب المتبعة من قبل الشركات الليبية العامة والخاصة للممارسة إدارة الأرباح؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على طبيعة الدوافع والأسباب وراء ممارسات إدارة الأرباح بالبيئة الليبية، الأمر الذي يسهم في الحفاظ على استثمارات وممتلكات الأطراف ذات العلاقة بالشركات العامة والخاصة بالبيئة الليبية باختلاف نوع ملكيتها وحجمها، مما ينعكس إيجابيا على استمرارها ونجاحها، كما أن الدراسة تسهم في إثراء الجانب البحثي في موضوع إدارة الأرباح الذي لم يتم تناوله بما يتناسب مع حجم الاهتمام الذي ناله في الدول الأخرى .

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على البيانات الثانوية من خلال الاطلاع على الأدب المحاسبي الذي تناول موضوع الدراسة لبناء الجانب النظري للدراسة، بالإضافة إلى الاعتماد على البيانات الأولية التي تم الحصول عليها من خلال

الاستبيان، الذي صمم لجمع البيانات لتحقيق أهداف الدراسة. وتكون مجتمع الدراسة من المستخدمين للتقارير المالية والمعدين لهذه التقارير، أي طرف داخلي يتمثل في العاملين بالشركات العامة والخاصة وطرف خارجي يتمثل في الأطراف ذات العلاقة بالتقارير المالية من خارج المؤسسة المتمثلة في المراجعين الخارجين وموظفي مصلحة الضرائب كطرف مستخدم للتقارير المالية.

وتم اختيار عينة غير عشوائية من مجتمع الدراسة لصعوبة حصر مجتمع الدراسة من جهة ولصعوبة الوصول إلى العديد من الأطراف بمجتمع الدراسة بسبب الظروف الأمنية بالدولة الليبية، كما تم استخدام الاختبارات الإحصائية التي تتلاءم مع طبيعة البيانات التي تم الحصول عليها من الاستبيان وتحليليها عن طريق استخدام برنامج (SPSS)، والاختبارات الإحصائية التي تم استخدامها، اختبار ألفا كرنباخ، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار الإشارة، اختبار كروسكال واليس.

2- الجانب النظري

ادارة الارباح:

إن انفصال الملكية عن الإدارة قد يؤدي إلى تعارض المصالح بين الوكيل والموكل، الأمر قد ينتج عنه تضارب في المصالح بين الإدارة التي قد تسعى إلى تحقيق مصالح خاصة تخدم المصالح الشخصية أو تخدم طرف معين على حساب باقي الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية وإفلاس العديد من الشركات الكبرى، وإثارة الجدل حول استخدام المرونة بالمعايير المحاسبية لغرض تحقيق أهداف تخدم طرف معين على حساب الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة، كما عرض مهنة المحاسبة والمراجعة للعديد من الانتقادات بسبب هذه الممارسات التي تهدف إلى تغيير رقم الأرباح الحقيقي بهدف تحقيق مكاسب معينة أو لتحقيق مستوي ربح يتماشى مع توقعات المحللين الماليين، وهذه الممارسة تعرف بمصطلح إدارة الأرباح التي تتم من خلال استغلال بعض المرونة في بعض السياسات المحاسبية، وممارسة التقديرات الشخصية. أي أنه في ظل تفويض المساهمين لسلطة اتخاذ القرارات للإدارة يمكن لها استغلال المرونة التي توفرها المعايير المحاسبية، مما يؤدي إلى الاختيار من بين البدائل المحاسبية، وقد يتولد دافعا لاختيار الطرق والبدائل المحاسبية التي من شانها تعظيم منفعة طرف من الأطراف الحالية والمستقبلية وذلك من خلال ممارسة إدارة الأرباح.

مفهوم إدارة الأرباح:

أنها تدخل متعمد في (Schipper (1989تناولت العديد من الدراسات إدارة الأرباح من جوانب مختلفة حيث يرى عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بنية تحقيق بعض المكاسب الخاصة، إلا أنه من خلال هذا المفهوم لم يوضح Schipper (1989 , p92) إدارة الأرباح بأنها:" Purposeful intervention in the external financial reporting process, with the intent of obtaining some private gain, as opposed to say, merely facilitating the neutral operation of the process". ويشير هذا التعريف إلى أن من يقوم بهذا التدخل، وعرف Healy and Wahlen (1999 p . 368) إدارة الأرباح تعتبر تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية الغرض تحقيق مكاسب خاصة، وعرفها على أنها:" when managers use judgment in financial reporting and

in structuring transactions to alter financial reports to either mislead some stakeholders about the underlying economic performance of the company, or to influence contractual outcomes that depend on reported accounting numbers".

أي أن إدارة الأرباح تتحقق عندما يقوم المديرون باستخدام الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل التقارير المالية إما لتضليل المساهمين بشأن الاداء الاقتصادي للشركة، أو لإبرام تعاقدات تعتمد علي الارقام المحاسبية، وعرفها Rosenfield (2000 , p:72) بأنها: "أي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل"، بهذا التعريف تم الإشارة إلى أن ممارسات إدارة الأرباح تقوم بها الإدارة وأن لها أثر على المدى الطويل. من التعريفات السابقة يمكن الإشارة إلى أن إدارة الأرباح تؤدي إلى تحريف الأداء الحقيقي للشركة، أي أنها أنشطة تتم بهدف تظليل مستخدمي المعلومات المحاسبية لتحقيق مكاسب خاصة من خلال القيام بتحريف رقم الأرباح، الأمر الذي يؤدي إلى الإفصاح عن أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في ظل عدم ممارسة إدارة الأرباح، وذلك عندما يتخذ المدراء قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية بل لمجرد التركيز على الأرباح.

أي أن إدارة الأرباح تمثل استغلال للمرونة التي توفرها الإجراءات والمبادئ والمفاهيم والمعايير المحاسبية بهدف تحريف الأرقام المالية لخدمة فئات محددة من أصحاب المصالح بالشركة على حساب فئات أخرى من أصحاب المصالح.

النظريات ذات العلاقة بإدارة الارباح:

انفصال الملكية عن الإدارة أدى إلى قيام الملاك بتفويض السلطة؛ لإدارة الشركة، هذا الأمر تنج عنه تضارب في المصالح بين الملاك والإدارة أو ما يعرف بمشكلة الوكالة، ومشكلة الوكالة ظهرت كنتيجة لتضارب مصالح الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي قد يجعل الإدارة تعمل على تغليب مصالح طرف معين على حساب الأطراف الأخرى، وتحدث هذه المشكلة بالشركات المساهمة لكبر حجمها وتعدد الملاك من حلمة الأسهم، فقد تتأثر حقوق صغار المساهمين مقابل كبار المساهمين، وقد تزيد هذه المشكلة عندما تكون الإدارة تملك حصة في أسهم الشركة، ، وقد تختلف مشكلة الوكالة حسب مقدار التفويض الذي تتحصل عليه الإدارة لإدارة الشركة نيابة عن الملاك سواء كان عددهم كبير أو قليل، وفي أغلب الدول تتكون الملكية في الشركات الحكومية، والشركات المساهمة كبيرة الحجم، والشركات الخاصة الفردية، والشركات الخاصة العائلية أو مجموعة من الشركاء، وفي جميع هذه الشركات يتم تفويض الإدارة من قبل الملاك الإدارة الشركة فيما عدا الشركات الفردية التي يقوم فيها المالك نفسه بإدارة الشركة أو قد يلجأ في بعض الأحيان لتفويض شخص آخر بإدارة الشركة الأمر الذي ينشأ عنه مشكلة الوكالة، حيث أشار Fleming et al, (2005) إلى ارتفاع تكلفة الوكالة في الشركات التي تدار من غير الملاك أي وجود علاقة عكسية بين تكلفة الوكالة والإدارة الذاتية من قبل الملاك، أي أنه قد يعمل كبار المساهمين على محاولة استخدام موارد الشركة للحصول على أكبر قدر من المصالح، وأشار Morck and Yeung (2003) إلى أن المدراء المسيطرين قد يعملون لتحقيق مصالحهم أو مصالح طرف معين على حساب مصالح باقي الأطراف، وتوصلت دراسة Masulis (2009) إلى أن الشركات التي بها أكثر عدد من الملاك الكبار يوجد بها أكثر مساواة من الشركات التي يكون فيها الملاك الكبار أقل عددا، في المقابل أشار Nagar et al (2011) إلى أن الشركات الخاصة التي ليس بها ملاك كبار تحقق أداء أفضل من الشركات التي يمتلك بها مساهم غالبية أسهم الشركة. من جهة أخرى أوضحت دراسة Gul et al (2003) أن الشركات التي لا تمتلك بها الإدارة حصة في الملكية تكون أكثر ممارسة لإدارة الأرباح الانتهازية، وأكدت ذلك دراسة Brav (2009) والتي أظهرت أن زيادة مستوى ملكية الإدارة بالشركة تؤدي إلى التقليل من ممارسة إدارة الأرباح الانتهازية. كما تناولت دراسة كلا من Watts and (1978) Zimmermanنظرية المحاسبة الإيجابية كمدخل التوصيف جديد لتنظير المعرفة المحاسبية حيث انصبت الدراسة على الأساليب والطرق الخصائص العامة للممارسة المحاسبية كما هي قائمة فعلا في الواقع العملي، وحاولت الدراسة الإجابة على: ما هي الدوافع التي تدعو الإدارة إلى أن تختار طرق وسياسات محاسبية معينة دون غيرها عند إعداد التقرير المالي، أي أن المدخل الايجابي يركز على تفسير وتحليل والتنبؤ بسلوك الإدارة نحو تلك الممارسات الاختيارية من بين البدائل وليس من منظور الأفضلية. ويختلف سلوك الإدارة حسب المنافع التي تسعى

إلى تحقيقها، حيث أشارت النظرية الإيجابية إلى أن الشركات التي تنفصل بها الملكية عن الإدارة تكون أكثر احتمالا للاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح أكثر من الشركات التي تدار بواسطة ملاكها، وأشار مدكور (2008) إلى أن الشركات التي تدار بواسطة ملاكها، يقوم المدير بإبعاد جميع القرارات التي لا تعظم منفعة الشركة، ولكن في حالة عدم امتلاك الإدارة لكل رأس المال (انفصال الملكية عن الإدارة بدرجة ما)، فإنه سوف يميل إلى الحصول على المزيد من المزايا الإضافية لأن جزءا من تكلفتها سوف يتحمله الملاك الآخرين. وتقدم النظرية الإيجابية تفسيرا لوجود إدارة الأرباح وإدارة التوقعات، بافتراض أن المديرين كأفراد يتمتعون بالرشد ومن المتوقع أن يتخذوا إجراءات واختيار بدائل لسياسات محاسبية معينة تعظم منفعتهم الخاصة (Watts, 1990 & Zimmerman)، خصوصا في ظل وجود عدم تماثل للمعلومات، أي أنه في حالة وجود حرية للمديرين في حرية الاختيار من بين السياسات المحاسبية المستخدمة لأغراض التقرير المالي، يميلون إلى اختيار السياسات التي تحقق لهم أقصى منفعة شخصية، حيث تؤدى الحوافز المختلفة إلى قيام الإدارة بإدارة الأرباح للوصول لتحقيق أهداف معينة مثل المكافآت، توقعات وحوافز أسواق المال، الدعاوى القضائية، لمواجهة الاحتكار، التشريعات واللوائح الحكومية للصناعة، والحوافز الضريبية. إن قرار الاختيار بين البدائل المحاسبية يخضع لعوامل اقتصادية وليس طبقا للبديل المحاسبي فقط، وقد تناول مجموعة من العوامل تؤثر وتتأثر باختيار البديل المحاسبي في ظل النظرية الايجابية تتمثل في تكلفة التعاقدات (عقود الحوافز، عقود أنماط ادارة الارباح) وأشار دراسةStlouy and Breton (2004)إلى إن إدارة الأرباح تتم من خلال استخدام الإدارة التقديرات والخيارات المحاسبية للتأثير على المعلومات المحاسبية، كما تمت الإشارة إلى أن هناك أربع أنواع للتلاعب المحاسبي تتمثل في إدارة الأرباح (Earnings Mangment)، وتنعيم الدخل (Incame Smoothing)، تنظيف القوائم المالية (Big Bath)، تصمم الواجهة (Window Dressing)، كما أن عملية التلاعب تتم بطريقتين، الأولى عن طريق التلاعب بحسابات عائد الأسهم، والذي يمكن أن يتم أما عن طريق إضافة أو حذف بعض النفقات أو الإيرادات أو عن طريق عرض بنود قبل أو بعد استخدام صافي الدخل لحساب ربحية السهم، أما الطريقة الثانية فتتم عن طريق المبالغة في نسبة الديون لحقوق الملكية. ولقد صنف Scott (2003)أنماط إدارة الأرباح إلى أربعة أنواع، هي:

تنظيف القوائم المالية (Big Bath): يتم استخدام هذا النوع عندما تمر الشركة بفترة مالية ذات دخل ضعيف ولا يمكن تحسين هذا الوضع لذلك يتم اللجوء إلى زيادة الخسائر بشكل يمكن الشركة من تحسين وضعها المالي للسنة التالية، ويتم ذلك باستخدام أساس الاستحقاق وإعادة تقدير الأصول، أي يتم استخدام هذا الأسلوب للإفصاح عن خسائر كبيرة عندما يكون صافي الدخل خسائر أو أرباح منخفضة جدا ويتم زيادة قيمة الخسائر لدرجة يمكن الاستفادة منها السنة المالية القادمة Jordana an Clark (2014) .

تنعيم الدخل (Income Smoothing): تفضل الشركات التقرير عن دخل ذو مستوى نمو ثابت لا توجد به تقلبات كبيرة من ارتفاعات وانخفاضات قد تعطي انطباع أن أداء الشركة متقلب وغير ثابت ويرى Belkaoui (2000) أن تنعيم الدخل يمثل تسوية مقصودة للدخل المعلن عنه بهدف الوصول إلى مستوى أو اتجاه مرغوب يعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل إلى الحد الممكن في ظل المبادئ المحاسبية، أي أن تنعيم الدخل يتم عن طريق الأنشطة والقرارات التي تتخذ لتغيير رقم صافي الدخل في حدود المرونة المتاحة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والأنشطة والقرارات التشغيلية المتاحة.

تخفيض الدخل (Income Minimisation): إن تخفيض الدخل يتم استخدامه خلال الفترة المالية ذات الربحية العالية للاستفادة منها خلال السنوات التالية ذات الربحية المنخفضة، أي أن أسلوب تخفيض الدخل متشابه مع أسلوب تنعيم

القوائم المالية إلا أنه أقل حدة.

زيادة الدخل (Income Maxmisation): يحدث هذا النمط عندما يكون الاتجاه في ممارسة الأرباح يتجه إلى زيادة الدخل عندما يكون الدخل المحقق أقل بقليل من رقم الدخل المطلوب Thomas (1989)، ويتم ذلك من أجل المحافظة على مستوى معين من الأرباح أو من أجل الحصول على مكافآت الإدارة وتجنب الإفصاح عن خسائر أو أرباح أقل من المتوقع Roychowdhury (2006).

العوامل المؤثرة على دوافع إدارة الأرباح: إن ممارسة إدارة الأرباح والهدف منها يتأثر بالبيئة التي تعمل بها الشركات، ويوجد عاملين يؤثران على دوافع ممارسة إدارة الأرباح تتمثل في حجم الشركة ونوعية ملكية الشركة،

حيث أشار Moses (1987) إلى أن دوافع إدارة الأرباح تتأثر بحجم الشركة، وتوصلت في هذا الصدد دراسة Baralexis (2004) إلى أن الشركات اليونانية كبيرة الحجم تمارس إدارة الأرباح لزيادة فرصة الحصول على قروض، بينما الشركات اليونانية صغيرة الحجم تمارس إدارة الأرباح للتهرب من الضرائب، أما في البيئة الصينية أشار Zhu and Su (2002) إلى أن الشركات الصينية متوسطة وصغيرة الحجم تمارس إدارة الأرباح للتهرب الضريبي وزيادة مكافآت الإدارة.

أما عامل نوع ملكية الإدارة فأشار Siregar and Utama (2008) إلى أن النوع ملكية الشركة أثر على دوافع ممارسة إدارة الأرباح، وتختلف ملكية الشركات من حيث كونها ملكية فردية أو شركات مساهمة أو شركات حكومية أو خاصة، كذلك هل هي من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية أو لا.

أساليب إدارة الأرباح Earnings Management Techniques: يتم ممارسة إدارة الأرباح من خلال احدى طريقتين اما الخيارات المحاسبية أو القرارات التشغيلية، حيث أشار Mckee (2005) إلى أن تحقيق إدارة الأرباح يتم من خلال قرارات الإدارة عن طريق الخيارات المحاسبية وقرارات التشغيل، ومن الأمثلة على قرارات التشغيل منح خصومات لزيادة المبيعات في نهاية السنة المالية، أو حوافز خاصة أو الاستثمار في معدات وأصول جديدة، ويطلق عليها أيضا اسم إدارة الأرباح الاقتصادية.

أما بالنسبة للخيارات المحاسبية فإن الإدارة يمكنها الاختيار من بين السياسات المحاسبية التي تتيحها المبادئ المحاسبية، ومن الطبيعي أن يتم اختيار السياسات التي تهدف لتعظيم المنفعة الخاصة بالإدارة كما أشارت النظرية الإيجابية أو لتحقيق أهداف أخرى. وهناك ثلاث طرق لأساليب إدارة الأرباح وهي:

إدارة الاستحقاقات:

إن المحاسبة على أساس الاستحقاق تعطي معد القوائم المالية مرونة باستخدام التقدير الشخصي الذي له تأثر على رقم الأرباح المعلنة، وأشار عيسى (2008) إلى أن هذه التقديرات التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر مثل:

- عقود الإنشاءات طويلة الأجل التي تتطلب القيام بوضع تقديرات تتعلق بالتقدم في انجاز الأعمال وتكلفة هذا الانجاز، الأمر الذي يمكن استخدامه بشكل متفائل للتقدم في انجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح أو بالعكس، كما أن احتساب الاستهلاك يتطلب تقدير العمر الانتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للاستهلاك، وبالتالي يمكن استخدام تقديرات متفائلة للعمر الانتاجي وقيمة الخردة، وذلك لتخفيض قيمة مصروف الاستهلاك السنوي بنية تضخيم الأرباح أو بالعكس.

- حساب المدينون يظهر بالقيمة الصافية التي يمكن تحصيلها، وبالتالي يمكن وضع تقديرات تسهم في رفع أو تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها.

- إن أرباح بيع الأصول في فترة البيع، يمكن التلاعب بتوقيت حدوثها كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدي إلى التأثير على الأرباح.

- ويمكن التأثير على رقم الأرباح الحالية من خلال اعتبار مصاريف الصيانة العادية الدورية كمصاريف رأسمالية غير عادية، أو العكس صحيح.

تعجيل الايرادات: هناك طريقتان لتعجيل الايراد هما:

• حجز مبلغ معين باعتبار مبيعات جارية، عندما يكون تقديم الخدمات يمتد لأكثر من سنة يتم تسجيل المبيعات خلال السنة الحالية مع أنها تخص أكثر من سنة.

• يتم إرسال بضاعة من الشركة إلى أحد الفروع وللموزعين في نهاية السنة ويتم تسجيلها على أنها مبيعات رغم أنها ليست مبيعات فعلية.

تأجيل المصروفات: ويتم ذلك برسملة مصاريف تخص السنة الحالية وتحميلها لعدد من السنوات ومنها:

• المصاريف غير المتكررة: تسجيل المصاريف من ضمن بنود المصاريف العادية أو المتكررة.

• إيرادات أو مصروفات وهمية: إدراج بعض الايرادات أو المصاريف الوهمية من أجل تضخيم الأرباح، أو يتم تقليل الخسائر.

• بنود خارج الميزانية: تقوم الشركة القابضة بإدراج التزامات أو مصاريف، في حسابات بعض فروعها، من أجل إخفائها عن بعض الأطراف أصحاب العلاقة، باعتبار أن تلك الفروع ذات استقلالية اعتبارية.

• الايجارات المصطنعة: ويتم استخدامها مثلا لإخفاء تكلفة مبني جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية، حيث يتم إبرام عقد إيجار

طويل الأجل، تدفع بموجبه الشركة مصاريف إيجار ثابتة سنويا، وبالتالي تتخلص الشركة من المبلغ الضخم المتعلق بالمبني، مستخدمة مصاريف الايجار كبديل عنه. بالإضافة إلى ما سبق أشار Nelson et al (2003) إلى مجموعة من المداخل والطرق التي يمكن أن تستخدم لممارسة إدارة الأرباح، وهي:

1- توقيت الاعتراف بالإيرادات (Revenue Recognition)، توقيت الاعتراف بالمصروفات (Expense) Recognition، إيجاد طرق لدمج الأعمال (Issues Unique to Business Combinations). كما أشار دراسة Ortega and Grant (2003) إلى أن أساليب إدارة الأرباح التي تم استخدامها بالشركات الأمريكية تشتمل على: الاعتراف بالإيرادات، توقيت الاعتراف بالمصروفات التشغيلية، الافتراضات غير الواقعية لتقدير الالتزامات، الإجراءات الحقيقية أو التشغيلية.

وأوضح كل من Gang and Yueli (2009) إلى أن إدارة الأرباح تمارس من خلال: استخدام أساس الاستحقاق (Accruals)، تغير تركيبة رأس المال (Changes in Capital Structure)،التغير في استخدام الأساليب المحاسبية (Changes in Accounting Methods).

ومما سبق يمكن الإشارة إلى عدة مداخل الممارسة إدارة الأرباح هي:

أولا: التقديرات المحاسبية: هناك بعض البنود يُعتمد على التقديرات لقياسها مثل تقديرات العمر الإنتاجي للأصول الثابتة، قيمة الخردة في نهاية العمر الإنتاجي، الديون المشكوك في تحصيلها، توقيت الاعتراف بالمصروفات والإيرادات، وتستخدم هذه التقديرات بشكل يعمل على تغيير إعدادها في السنوات السابقة بالزيادة أو النقص أو بوضع تقديرات متحيزة الأمر الذي يؤثر على رقم الأرباح.

ثانيا: التغيير في طريقة الإفصاح بالقوائم المالية: يمكن استخدام إعادة تصنيف وتبويب بنود القوائم المالية وعرضها بطريقة معينة للتأثير على الأداء الحقيقي للشركة، كأن يتم إدراج بعض العمليات التي تعبر عن الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أي فمثلا تمارس إدارة الأرباح عن طريق إعادة تبويب بعض الحسابات في قائمة الدخل بنقل بند مصروفات التشغيل إلى بند مصروفات أخرى لزيادة الأرباح التشغيلية.

ثالثا: مرونة المبادئ المحاسبية: قد تمارس إدارة الأرباح عن طريق استخدام المرونة بالمبادئ المحاسبية من خلال استخدام الاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية المتاحة، أي أن عملية إدارة الربح تتم ضمن إطار المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ودون انتهاكها حتى لا تتهم الإدارة بأنها تمارس الغش، ومن امثلة ذلك مثل الاختيار بين طرق تسعير المخزون، وطرق احتساب استهلاك الأصول الثابتة وطرق معالجة آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وغيرها من الطرق.

رابعا: التوقيت الملائم لتطبيق معيار محاسبي جديد : عند إصدار معيار محاسبي جديد تمنح الشركات فترة زمنية معينة قبل التطبيق الإلزامي للمعايير، تكون عادة بين سنتين إلى ثلاث سنوات، كما يتم السماح بتطبيق المعيار قبل الموعد المحدد للتطبيق الإلزامي، مما يمنح فرصة اختيار التوقيت المناسب لتطبيق المعايير قبل موعد التطبيق، الأمر الذي قد يستخدم لممارسة إدارة الأرباح إذا كان التطبيق المبكر للمعيار يساهم في تحقيق منافع وأهداف معينة أو العكس.

خامسا: هيكلة العمليات المرتبطة بالمعايير المحاسبية غير المرنة: قد تمارس إدارة الأرباح بمحاولة التغلب على المعايير غير المرنة من خلال اتباع مدخل هيكلة العمليات، فمثلا يتم تعديل العقود والاتفاقيات، أو إعادة صياغتها بما يخدم ممارسة إدارة الأرباح، الأمر الذي يمكن الإدارة من ممارسة إدارة الأرباح وعدم مخالفة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

سادسا: التغيير في تكوين الشركة: إن تغيير الشكل القانوني للشركة من خلال الاندماج مع شركة أخرى أو الاستحواذ يتطلب إعداد تقارير وقوائم مالية موحدة، مما قد يساعد على تحقيق ممارسة إدارة الأرباح.

سابعا: توقيت إثبات العمليات في السجلات: من خلال إثبات العمليات التي يمتد أثرها لأكثر من سنة على أنها تخص السنة الحالية، أو أن يتم تسجيل بعض المصروفات التي تخص السنة المالية على أنها رأسمالية وتحمل لعدد من السنوات القادمة، كما قد يتم إدراج مصروفات أو إيرادات وهمية بغرض تضخيم الأرباح أو تقليل الخسائر لأسباب ضريبية.

ثامنا: استخدام تكلفة إيجار مصطنع لحجب تكلفة أصل: مثل استخدام مصروف إيجار غير حقيقي لإخفاء تكلفة مبنى جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية، حيث يتم إبرام عقد إيجار طويل الأجل يتم بموجبه دفع مصروف إيجار ثابتة سنويا وبالتالي التخلص من ظهور تكلفة المبنى باستخدام مصروف الإيجار كبديل عنه.

تاسعا: التلاعب في قيمة التقديرات المالية التي تعتمد عليها المحاسبة على أساس الاستحقاق: تكوين بعض الاحتياطيات والمخصصات بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية حسب المعايير المحاسبية، والتي يترتب عليها ما يعرف بالمغالاة في تكوين الإحتياطيات والتي تستخدم لاحقا لتعزيز الإيرادات، وقد يتم تحميل بعض المصروفات الكبيرة خلال فترة إجراء التغييرات في عدة سنوات بتحميلها على سنة واحدة من أجل تعزيز دخل الهيكلية والتي تمتد أثارها إلى السنوات التالية.

عاشرًا : التلاعب في تصنيف محتويات قائمة التدفقات النقدية: بحيث تم إعادة التبويب لمحتويات القائمة بشكل يخدم ممارسة إدارة الأرباح في الاتجاه الذي ترغب فيه الإدارة ويحقق لها الأهداف التي تسعى لتحقيقها من وراء ذلك.

وجهات النظر حول إدارة الأرباح: صنفت دراسة parfet (2000) إدارة الأرباح إلى نوعين:

- إدارة الربح الجيدة (Good Earnings Management): وهي إدارة الربح التشغيلي (Operational) التي تحدث عندما تتخذ الإدارة قرارات من شأنها استقرار الأداء المالي.
- إدارة الربح السيئة (Bad Earnings Management): وقد تحدث بهدف إخفاء الربح التشغيلي الحقيقي عن طريقى بعض القيود المحاسبية الاصطناعية أو استخدام تقديرات غير منطقية. ومن أمثلة ذلك تخفيض تقديرات مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

دوافع إدارة الأرباح: إن ممارسة إدارة الأرباح تحركه دوافع حجم وطبيعة الشركة ووضعها المالي، وطبيعة ملكية الشركة، ومدى استقرار الدخل ومدى ملاءمته مع توقعات الأطراف ذات العلاقة من أجل تحسين الأداء وإتباع الأساليب والأدوات المختلفة التي تعمل على تحقيق ذلك، إن أي ممارسة من الممارسات المحاسبية قد يكون وراء استخدامها دافع يخدم تحقيق أهداف معينة، الأمر الذي ينطبق على ممارسات إدارة الأرباح التي تتم لتحقيق أهداف معينة تخدم فئات أو فئة معينة، ومن هذه الدوافع الآتي:

1- دوافع السوق: ويقصد بها التأثير على السوق وسعر السهم في السوق، وتخلق توقعات السوق من قبل المستثمرين الحافز لدى المديرين لإدارة الأرباح وإدارة التنبؤات، فالعلاقة بين المديرين وحملة الأسهم يمكن توصيفها من خلال نظرية الوكالة، حيث لا يمكن ملاحظة تصرفات الأداء المباشر للمديرين. ومع وجود عدم تماثل للمعلومات بين المديرين وحملة الأسهم وارتفاع تكلفة مراقبة جهود الإدارة، فإن حملة الأسهم وأصحاب الحقوق الأخرى يعتمدون على التقارير المالية كمصدر رئيسي للمعلومات بخصوص الأداء الاقتصادي للشركة، فدائما ما يعتمد المستثمرون والمحللون الماليون على المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية لأغراض التقييم (Healy and Wahlen, 1999)، وذلك بالتبعية سيخلق حافزا لدى المديرين للتلاعب في الأرباح

كمحاولة للتأثر على أداء أسعار الأسهم. كما أن رغبة الإدارة في المحافظة على سعر السهم أو زيادته تعد دافع لممارسة إدارة الأرباح، وذلك عن طريق تخفيض المستويات الواضحة للاقتراض، بما يظهر الشركة على أنها عرضة لمخاطر أقل واتجاه جيد للربح، مما يساعد الشركة في إصدار جديد للأسهم.

2 الدوافع التعاقدية: ويقصد بها الحوافز التي تنشأ نتيجة العقود التي تبرمها إدارة الشركة مع أطراف خارجية. وتتمثل هذه الحوافز التعاقدية في: عقود حوافز ومكافآت الإدارة، عقود الدين، عقود الأمان الوظيفي، وعقود العمل، تستخدم البيانات المحاسبية للمساعدة في رصد وتنظيم العقود بين الشركة والملاك المتعددين، حيث تنشأ عقود المكافآت الادارية الصريحة والضمنية للملائمة بين مصالح الإدارة والمتمثلة في المكافآت أو الحوافز للإدارة.

أولا: عقود الاقتراض وشروط المديونية: تكتب عقود الاقتراض بطريقة محددة للحد من تصرفات الإدارة التي يستفيد منها أصحاب

المصالح في الشركة على حساب الدائنين، حيث أن هذه العقود تولد حوافز لإدارة الأرباح بسبب تكلفتها المحتملة للجان التعويضات والدائنين في حالة عدم القيام بإدارة الأرباح (Zimmerman & Watts,1986)، كما أن هناك دليلا على الأثر الواضح الذي تتركه إدارة الأرباح على توزيع الموارد وذلك لأغراض عقود الاقراض (Sweeney,1994). ووفقا للنظرية المحاسبية الإيجابية، فمن المتوقع أن يختار المدراء السياسات المحاسبية التي تزيد من قيم الربح المفصح عنها للسنة الحالية بهدف تخفيض احتمالات مخالفة الشروط التعاقدية للديون المعتمدة على الأرقام المحاسبية، وذلك خاصة للشركات التي تكون في وضع يقترب من مخالفة الشروط التعاقدية للدين (Zimmerman & Watts,1990)، ووفقا لذلك فمن المتوقع أن يقوم المدراء بإدارة الأرباح النقل الأرباح من الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية. وقد أشار أبو المكارم (2002) كلما زادت نسبة مديونية الشركة كلما زادت القيود على حركة الإدارة وتتضمن شروط المديونية وضع قيود على التوزيعات وشراء الأسهم والمحافظة على مستوى معين لرأس المال العامل، كما تفرض شروط المديونية قيود على أنشطة الاندماج والاستثمارات في وحدات أخرى أو عدم الالتزام بديون جديدة.

ثانيا: عقود مكافآت الإدارة: لقد تناولت العديد من الدراسات، عقود التعويضات أو المكافآت لمعرفة دوافع إدارة الأرباح عند المدراء، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن مديري الأقسام في شركات الكبيرة العالمية يؤجلون الدخل عندما لا يتحقق هدف الأرباح في برنامج مكافأتهم، وعندما يكونون مرشحين لأعلى حد للمكافآت المتفق عليها وفق الخطة المحددة، ويري البعض الآخر بأن عقود المكافآت وعقود الاقراض تدفع بعض الشركات لإدارة أرباحها لكي تزيد من المكافآت، وتعمل على تحسين الوضع الوظيفي، بالإضافة إلى التخفيف من حدة المخالفات المحتملة لمواثيق الدين (Healy and Wahlen,1999). وينظر لخطط المكافآت على أنها أحد أهم الدوافع الأساسية لإدارة الأرباح، ووفقا للنظرية المحاسبية الإيجابية إذا استخدمت الشركات خطط المكافآت المعتمدة على أداء الشركة في عقود حوافز المدراء، فإن المدراء من المرجح أن يقوموا بإدارة الأرباح من خلال تحويل جزء من أرباح الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية، وذلك لتعظيم مكافآتهم في الفترة الحالية ويمكنهم تحقيق ذلك من خلال الاختيار من بين السياسات المحاسبية التي يترتب عليها نقل أو تحويل جزء من أرباح الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية. وقد أشار الدهراوى (2006) إلى أن عقود حوافز ومكافآت الإدارة تعتمد على الأرقام المحاسبية مثل الأرباح المعلنة، أو على القيمة السوقية لأسهم الشركة والتي تتأثر هي الأخرى بأرباح الشركة، فقد يؤثر ذلك على سلوك المدراء عند إعداد القوائم المالية، حيث يمثل ذلك دافعا للإدارة لتعديل الأرباح بما يتوافق مع أهدافها عن طريق إدارة الأرباح.

الدوافع التنظيمية: تظهر الحوافز التنظيمية لإدارة الأرباح عندما يوجد اعتقاد لدى إدارة الشركة بأن للأرباح المعلنة تأثير على المشرعين والمسئولين الحكوميين، أي إنه من خلال إدارة الأرباح يمكن للإدارة التأثير على واضعي التشريعات أو المسؤولين الحكوميين مما يقلل من الضغط السياسي وتأثير التشريعات على الشركة، وقد أشار Dechow et al (1996)إلى أن الأرباح تستخدم لتتوافق مع توقعات المستثمرين، ومن الدوافع التنظيمية الحد من تدخل الحكومة والتنظيم الصناعي.

الحد من تدخل الحكومة في ما يخص الحصول على المزايا والاحتكار: وهي ما يعرف بالتكاليف السياسية والتي يتم ممارسة إدارة الأرباح لتجنبها أو الحد منها، حيث ترى النظرية المحاسبية الإيجابية أنه في حالة تعرض الشركة لتكاليف سياسية عالية، فمن المحتمل أن يقوم المديرين بتخفيض قيمة الأرباح المفصح عنها للسنة الحالية، حيث أن

الشركات الكبرى يمكن أن تجذب أو تلفت انتباه وسائل الإعلام أو السياسيين عندما تفصح عن أرباح ضخمة كنتيجة لزيادة الأسعار على المستهلكين، مما يؤدى إلى قيام الجهات الرقابية بالتدخل لمواجهة الاحتكار (Watts , 1990 and Zimmerman)، الأمر الذي يترتب عنه قيام المدراء باختيار السياسات والأساليب المحاسبية التي من شأنها أن تنقل الأرباح من الفترة الحالية إلى الفترات المستقبلية. كذلك قد يكون لدى المدراء دافع لتخفيض الأرباح بهدف الحصول على منح وإعانات وذلك عندما تتعرض الشركة لممارسات منافسة عالمية غير عادلة، حيث أشار Navissi (1999) بأن الشركات الصناعية في نيوزيلندا قامت بممارسة إدارة الأرباح لتخفيض الربح لإقناع الجهات التنظيمية الحكومية ذات العلاقة بسياسة التسعير السماح لتلك الشركات بزيادة الأسعار حتى تتمكن من مواجهة الصعوبات المالية الناتجة من ثبات الأسعار وعدم زيادتها بواسطة التنظيم الحكومي. كما أشارت دراسة Albornoz and Illueca (2005) إلى أن شركات الكهرباء في اسبانيا قامت بتخفيض الأرباح المعلنة خلال الفترة من (1991 - 2001) كنتيجة لزيادة التعريفة السعرية بواسطة الحكومة في محاولة لتخفيض حدة الاحتجاجات على زيادة السعر. كما أنه من الممكن ممارسة إدارة الأرباح بهدف تجنب الدعاوى القضائية المحتملة من قبل أصحاب المصالح المتضررين.

التنظيم الصناعي: تخضع أغلب الأعمال لدرجة من التنظيم، خصوصا مراقبة الأعمال المصرفية التي تتطلب من المصارف توفير متطلبات الملائمة المالية، كما تقتضي نظم التأمين بأن يستوفي المؤمنون شروط تحقق الحد الأدنى من السلامة المالية، ويخضع قطاع الخدمات للتصنيف النظامي الذي يسمح بالحصول على عائد عادي فقط على الأصول المستثمرة، وقد يولد عن ذلك حوافز الممارسة إدارة الأرباح.

تنظيم مكافحة الاحتكار: يرى Watts and Zimmerman (1978) أن لأشكال التنظيم الأخرى أن توفر للشركات حوافز لإدارة الأرباح، حيث إن الشركات المعرضة لاتهامها بقضايا الاحتكار من منطلق مكافحة الاحتكار أو أي قضايا سياسية أخرى لديها دوافع لإدارة أرباحها لكي تظهر أقل ربحية.

التهرب من دفع الضرائب: أوضحت دراسة Northcut and Vines (1998) أن اختيار السياسة المحاسبية تتأثر بالضرائب التي تدفعها الشركة وأوضح أن الضرائب المدفوعة قد تعتبر سبب لقيام الإدارة بإدارة الأرباح، حيث أشارت إلى أن الشركة قد تأخذ شكل تكتلات أعمال حتى يسهل إدارة الأرباح من خلال المعاملات بين شركات المجموعة بحيث يتم تخفيض الأرباح بمقدار الضرائب المدفوعة.

المخاطر المترتبة على ممارسات إدارة الأرباح: إن الاهتمام بتعظيم صافي الدخل ينعكس بإيجابية على الشركة ويجذب مساهمين ومستثمرين جدد، الأمر الذي يترتب عليه محاولة القيام بممارسات تؤدي إلى زيادة صافي الدخل بقائمة الدخل، هذه الممارسات لا ينتج عنها تدفقات نقدية تشغيلية داخلة أو خارجة، ويرى Beneish (2001) أنه على الرغم من أن ممارسة إدارة الأرباح تحقيق منافع في المدى القصير إلا أن هذه الممارسات المستخدمة تتم من أجل التأثير على البيانات بالقوائم المالية بالزيادة أو النقص بشكل متعمد يجعل منها أمرا يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم، كما قد تؤدي إلى حدوث مشاكل في المدى الطويل (Clikeman, 2003). ومن جهة أخرى أشارت دراسة Mulford and Comiskey (2002, pp: 1- 32) إلى وجود آثار سلبية واضحة لإدارة الربح كما أنه لها آثار إيجابية، ومن أهم الآثار التي تنتج عن ممارسة إدارة الأرباح: (حامد، 2004؛ عيسى 2008):

أولا: تخفيض قيمة الشركة: قد يتم اتخاذ قرارات التشغيل من أجل التأثير على الأرباح في المدى القصير، إلا أنه قد يؤدي إلى حدوث أضرار بكفاءة الشركة في المدى الطويل.

ثانيا: السلوك الأخلاقي: رغم أن ممارسة إدارة الأرباح لا تتعرض مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها إلا أنها تمس الجانب الأخلاقي من خلال جعل إخفاء أو تغيير الحقائق أمر مقبول مارسته، الأمر الذي قد ينتج عنه خلق مناخ يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها.

ثالثا: إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية: إن ممارسة إدارة الأرباح قد لا تتم عن طريق الإدارة العليا فقط، وإنما يتم إشراك المستويات

الأخرى، الأمر الذي قد ينتج عنه إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا، فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول. رابعا: العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية: قامت بورصة الأوراق المالية بنيويورك بتوقيع

عقوبات صارمة على الشركات التي تمارس إدارة الأرباح، مثل ما حدث مع الغرامة على (W.R. Grace & Co) بقيمة مليون دولار وإعادة إعداد القوائم المالية (احتساب أرباحها) الذي يعتبر مكلفة جدا للشركة، بالإضافة إلى تأثيره السلبي على سمعة الشركة.

خامسا: التأثير السلبي على أداء الأسهم: سواء تم اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح أو لم يتم اكتشافها سوف يترك تأثير سلبية على سعر السهم في المدى الطويل، حيث أنه في حالة اكتشافها ستكون ردا لفعل سلبي وتؤدي إلى انخفض أسعار الأسهم، أما في حالة عدم اكتشاف هذه الممارسات ستظهر قيمة الشركة بقيمة غير حقيقية لا تعبر عن الأداء الحقيقي للشركة، ويترك تأثير سلبية على قيمة الشركة في المدى الطويل.

سادسا: الضرر الاجتماعي: أشارت دراسة Lev (2003) إلى وجود آثار سلبية لممارسة إدارة الأرباح من الناحية الاجتماعية والمتمثلة في التكاليف الاجتماعية مثل الاستثمارات الخاطئة من قبل المستثمرين في الفترات التي يتم فيها ممارسة إدارة الأرباح، مثل ما حدث في شركة إنرون للطاقة، حيث أنفقت ما قيمته مليار دولار خلال الثلاث سنوات السابقة على اكتشاف ممارستها لإدارة الأرباح على تكنولوجيا المعلومات بالشركة، هذا الإنفاق تم كنتيجة لممارسات الشركة لإدارة الأرباح. هذا الأمر جعل الدول تتجه نحو وضع القوانين المناسبة للحد من ممارسات إدارة الأرباح وجعل الشركات تقوم بالتقرير عن الأداء الاقتصادي الحقيقي، الذي يمثل أحد التكاليف الاجتماعية، مثل ما حدث عند إصدار قانو (Oxley -Sarbanes)، إن صافي الدخل حسب أساس الاستحقاق يعبر عن التدفقات النقدية التشغيلية والاستحقاقات الجارية وغير الجارية، أي أنه يمثل التغيرات في رصيد المخزون وفي الحسابات المدينة والحسابات الدائنة، أما الاستحقاقات غير الجارية فتتمثل في أقساط الاستهلاك للأصول الثابتة والتغيرات في رصيد الضرائب المؤجلة (سويلم، 2002)، وللوصول إلى دقة الأرباح حسب أساس الاستحقاق المحاسبية لا بد من مراعاة الوصول إلى دقة التنبؤات بالأرباح المتوقعة خلال الفترات المالية القادمة الذي يحتاج إلى جودة الأرباح الحالية.

3- الدراسة الميدانية

تم بهذا الفصل تحليل البيانات لدراسة دوافع ممارسة إدارة الأرباح في الشركات العامة والخاصة بالبيئة الليبية.

وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على مصدرين للبيانات، وهما: المصادر الثانوية التي تم الاستعانة بها عند بناء الإطار النظري للدراسة وتصميم الاستبيان؛ وذلك بالاعتماد على الدراسات السابقة، والمقالات، والرسائل، والكتب العلمية المتخصصة بموضوع إدارة الأرباح. كما تم الاعتماد على المصادر الأولية؛ لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، وقد تم تجميع البيانات الأولية من خلال صحيفة الاستبانة كأداة رئيسية صممت خصيصا لهذا الغرض، حيث تغطي كافة الجوانب المتعلقة بتساؤلات المشكلة، وفرضياتها وأهدافها.

مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من عدد ثلاث فئات وهم المراجعين الخارجين العاملين بالبيئة الليبية، والمراجعين الداخلين والمدراء المالين العاملين بالشركات العاملة بالبيئة الليبية العامة والخاصة، ويصعب حصر جميع مفردات هذه الفئات الثلاثة للأسباب الآتية: • فئة مجتمع الدراسة الخاص بالمراجعين الخارجين: على الرغم من القيام بزيارة نقابة المحاسبين والمراجعين في ليبيا بهدف جمع المعلومات حول هذه الفئة، إلا أنه تم (من خلال سجلات النقابة الحصول على عدد المراجعين الخارجين في ليبيا، ولكن لم يتم الحصول على المعلومات الكافية حول عناوينهم أو كيفية الاتصال بهم، وهل مازالوا ممارسين للمهنة فعلا أم لا.

• المراجعين الداخليين والمدراء المالين بالشركات العامة: يمكن الحصول على حصر بهذه الشركات في المؤسسات الحكومية ذات العلاقة ولكن يصعب الوصول للعاملين بهذه الشركات والحصول على عناوين الشركات خصوصا من ظل الظروف الحالية التي تمر بها الدولة الليبية.

• المراجعين الداخلين والمدراء المالين بالشركات الخاصة: يصعب الحصول على حصر بهم والوصول لعناوينهم.

الأسباب الثلاثة السابقة يصعب معها اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، لذلك تم اختيار عينة غير عشوائية من مجتمع الدراسة للفئات الثلاثة التي يتكون منها مجتمع الدراسة، مع استخدام اسلوب كرة الثلج في كثير من الاحيان.

وسيلة جمع البيانات: استخدمت الدراسة الاستبانة لجمع البيانات الأولية اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة،

باعتباره وسيلة مناسبة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المنتشر على رقعة جغرافية كبيرة، كما يعتبر منخفض التكلفة مقارنة بالوسائل الأخرى.

تصميم الاستبانة: تم تصميم الاستبانة بناء على ما ورد بالدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Five Likert Scale) وقياس إجابة أفراد العينة واتجاهاتهم حول فقرات الاستبانة، وذلك على النحو الموضح بالجدول (1.3)

جدول (1.3) توزيع درجات مقياس ليكرت لفقرات الاستبيان

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	**2**	**3**	**4**	**5**

وتكونت الاستبانة من ثلاث أقسام: القسم الأول؛ ويحتوي على (4) فقرات تناولت سمات وخصائص عينة الدراسة فيما يتعلق بالوظيفة الحالية، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي، والتخصص.

أما القسم الثاني فقد تكون من (5) أبعاد تم تقسيمها حسب الدوافع من وراء استخدام إدارة الأرباح

وتشمل ما يلي:

- البعد الأول: ويتكون من (4) فقرات تهدف إلى قياس وتحديد الدوافع التعاقدية الممارسات إدارة الأرباح في الشركات العاملة بالبيئة الليبية. - البعد الثاني: ويتكون من (4) فقرات تهدف إلى قياس وتحديد دوافع المتطلبات السياسية والتنظيمية لممارسات إدارة الأرباح.

- البعد الثالث: ويتكون من (4) فقرات تهدف إلى قياس وتحديد دوافع السلوك الممارسات إدارة الأرباح.

- البعد الرابع: ويتكون من (2) فقرات تهدف إلى قياس وتحديد دوافع المعلومات لممارسات إدارة الأرباح.

- البعد الخامس: ويتكون من (5) فقرات تهدف إلى قياس وتحديد دوافع المحافظة على سمعة الشركة، ومركزها المالي. كما تم تصميم هذه الدوافع بحيث تكون الإجابة متعلقة بدوافع إدارة الأرباح الشركات العامة والشركات الخاصة. أما القسم الأخير من الاستبيان فقد تم تصميمه لتحديد إجراءات ممارسات إدارة الأرباح الشركات العاملة بالبيئة الليبية، ويشمل (12) فقرة وضعت لقياس هذا الغرض.

تحكيم الاستبانة: بعد الانتهاء من إعداد النسخة المبدئية للاستبانة ومناقشتها مع المشرف تم توزيع (6) استمارات على المحكمين من أصحاب الخبرة والمتخصصين في مجال المحاسبة والمهتمين بموضوع الدراسة، وذلك لتحكيم الاستبيان من حيث صياغة الاسئلة ووضوح معانيها وشمولية الاستبيان ليغطي كل الجوانب المتعلقة بالدراسة، وتم اقتراح مجموعة من التعديلات على النسخة المبدئية للاستبانة من قبل المحكمين، ولقد تم الأخذ بعين الاعتبار أغلب التعديلات والمقترحات.

توزيع الاستبانة:

لقد تم استخدام أسلوب الاتصال الشخصي (التسليم باليد) لتوزيع الاستبانة بهذه الدراسة، وتم توزيعه على عينة مختارة وتلقي الردود، وتم بذل الجهد اللازم لتوزيع واسترجاع الاستبانات الموزعة سواء بالاتصال بالهاتف او شخصياً للتأكيد على الاستجابة وترجيع الاستبانات الموزعة في الوقت المناسب. وقد تم توزيع عدد متئة استبانة استرجع منها تسعون وبعد التدقيق وجد ما هو صالح للتحليل منها هو سبعة وثمانون استبانة وبنسبة (87%) وهي نسبة كافية للقيام بالتحليل واظهار النتائج.

الاختبارات الاحصائية التي استخدمت لتحليل البيانات:

1- طرق تحليل البيانات: تك تحليل البيانات باستخدام بنرامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وقد تم التحليل على اساس المتوسط المعياري مساويا (3)، ويعبر عن متوسط القيم (5,4,3,2,1) للإجابات الخمس, كما تم تحديد مدى وجود أي دافع دوافع ممارسة ادارة الارباح بالشركات محل الدراسة بناء على اجابات المشاركين على مقياس ليكرت. وبذلك يكون مستوى درجة توفر الدوافع منخفضة إذا كان متوسط إجابة أفراد العينة تقع ما بين (1الى أقل من 2.33)، وعند درجة توفر متوسطة إذا كانت قيمة المتوسط تقع مابين (2. 33 – 3. 66)، أما إذا كان متوسط إجابة أفراد العينة أكبر من أو يساوي (3.67) فإن دوافع ممارسات إدارة الأرباح تكون متوفر بدرجة كبيرة.

ويعتبر معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) من الاختبارات المهمة للحكم على مدى جودة البيانات المجمعة بواسطة الاستبيان من حيث بيان مصداقيتها وصلاحيتها للتعبير عن المتغيرات المراد قياسها. وتكون قيمة معامل ألفا كرونباخ ما بين (0، 1) ويشير إلى مدى الارتباط بين إجابات مفردات العينة، فعندما تكون قيمة معامل ألفا كرونباخ (صفر) فإن ذلك يدل على عدم وجود ارتباط ما بين اجابات مفردات العينة، أما اذا كان قيمة معامل ألفا كرونباخ (واحد صحيح) فهذا يشير إلى أن هناك ارتباط تام ما بين اجابات مفردات العينة، ويعد هذا المقياس جيدا إذا ما زادت قيمة ألفا كرونباخ عن 60% (أوما سيكاران، 2004)، وعند تطبيق هذا الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وجد أن قيمة معامل ألفا لجميع محاور الاستبيان للشركات الحكومية، والشركات الخاصة بلغ(92.6% و90.5%) على التوالي، كما أن نتائج اختبارات الثبات الخاصة بكل محور (شركات حكومية، شركات خاصة) كانت أيضا جيدة وتتراوح قيمها من (69.3% – 84.1%) كما هو موضح بالجدول رقم (3 . 2)، وعليه يمكن الاعتماد على بيانات الدراسة لإجراء الاختبارات الإحصائية الأخرى الخاصة باختبار الفروض.

الجدول (3 . 2) **نتائج اختبار Alpha Cronbach لمحاور الاستبيان**

محاور الاستبيان	عدد الأسئلة	معامل ألفا كرونباخ	
		الشركات الحكومية	الشركات الخاصة
الدوافع التعاقدية لممارسات إدارة الأرباح	4	0.772	0.693
دوافع تتعلق بمتطلبات سياسية وتنظيمية	4	0.755	0.725
دوافع تتعلق بالسلوك	5	0.841	0.824
دوافع تتعلق بالمعلومات	2	0.717	0.743
دوافع المحافظة على سمعة الشركة	5	0.765	0.753
إجراءات ممارسة إدارة الأرباح المعدل العام للثبات	12	0.830	0.825
المعدل العام للثبات	34	0.926	0.905

نتائج التحليل الإحصائي للبيانات:

وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة: يبين الجزء التالي وصف وتوزيع أفراد العينة حسب الخصائص المتعلقة بالمؤهل العلمي، والتخصص؛ وسنوات الخبرة، والوضع الوظيفي، وفيما يلي نستعرض التوزيع التكراري، والتوزيع النسبي لخصائص المستجيبين وذلك على النحو التالي:

المؤهل العلمي: فيما يخص المؤهلات العلمية لأفراد العينة؛ يوضح الجدول رقم (3.3) أن ما نسبته (3.4%) من المشاركين يحملون شهادة الدكتوراه، بينما (37.9 %) من المشاركين حاصلين على المؤهل العلمي ماجستير، بينما (44.8 %) من المشاركين يحملون مؤهل البكالوريوس، وأن ما نسبته (13.8%) فقط حاصلين على دبلوم عالي، وبالتالي فإن نسبة (86.2%) من المشاركين في الدراسة يحملون مؤهلات علمية جامعية فما فوق مما يعد مؤشرا جيدا للتأهيل العلمي للمشاركين وفهمهم لموضوع الدراسة.

جدول (3 . 3) **وصف خصائص عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي**

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دكتوراه	3	%3.4
ماجستير	33	%37.9
بكالوريوس	39	%44.8
دبلوم عالي	12	%13.8
الإجمالي	87	%100.0

التخصص: وفيما يخص التخصصات العلمية لأفراد العينة؛ يوضح الجدول رقم (3. 5) أن ما نسبته(87.4%) من المشاركين في الدراسة تخصصاتهم محاسبة، مما يسهم في تعزيز قدرة فهم المشاركين الموضوع الدراسة والأسئلة الواردة بالاستبيان، الأمر الذي يضفي الثقة على البيانات المتحصل عليها منهم، كما أن لباقي التخصصات علاقة بالجوانب المالية والتمويلية.

جدول (3-4) **وصف خصائص عينة الدراسة حسب التخصصات العلمية**

التخصص العلمي	العدد	النسبة
محاسبة	76	%87.4
ادارة	3	%3.4
تمويل	5	%5.7
اقتصاد	3	%3.4
الإجمالي	87	%100

سنوات الخبرة: وفيما يخص التخصصات العلمية لأفراد العينة؛ يوضح الجدول رقم (5.3) أن ما نسبته (% . 8) من المشاركين في الدراسة تزيد سنوات خبراتهم عن (10) سنوات، وما نسبتهم (% . 8) خبرتهم ما بين (5) وأقل من (10) سنوات، مما يعني تفهمهم لكثير من الجوانب التطبيقية بالمحاسبة والمراجعة في البيئة الليبية.عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في مجال العمل العدد

النسبة

جدول (3 . 5) وصف خصائص عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في مجال العمل

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	16	%18.4
من 5 سنوات الي اقل من سنوات 10	32	%36.8
من 10 سنوات الي اقل من 15 سنة	13	%14.9
من 15 سنة فأكثر	26	%29.6
الإجمالي	87	%100

الوضع الوظيفي: يوضح الجدول رقم (6.3) أن توزيع الاستبيان تم بنسب متفاوتة بين فئات عينة الدراسة الثلاثة المراجعين الخارجين، المراجعين الداخلين، المدراء الماليين) ونسب الاستلام متقاربة حيث بلغت نسبة المراجعين الداخليين (36.8 %) والمراجعين الخارجين (33.3%) والمدراء الماليين بلغت نسبته (26.6 %)، أي أن النسبة للفئات الثلاثة متقاربة وتعتبر جيدة للتحليل الاحصائي للبيانات والمقارنة بين آراء الفئات الثلاثة.

جدول (6.3) وصف خصائص عينة الدراسة حسب الوضع الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة
مراجع داخلي	32	%36.8
مراجع خارجي	29	%33.3
مدير مالي	26	%26.6
الإجمالي	87	%100

وصف وتحليل إجابة عينة الدراسة بخصوص دوافع ممارسات إدارة الأرباح:

تم تحليل البيانات التي جُمعت بواسطة الاستبانة والمتعلقة بدوافع ممارسات إدارة الأرباح في الشركات العاملة بالبيئة الليبية، ويبين الجزء التالي مجموعة من الإحصاءات الوصفية (العدد، والنسبة، والمتوسطات، والانحرافات المعيارية) حول كل فقرة من فقرات الاستبانة وتكون الفقرة إيجابية، بمعنى أن أفراد العينة يقرون بتوافر محتواها بدرجة كبيرة إذا كانت بمتوسط إجابة أكبر من أو يساوي (3.67)، وتكون الفقرة سلبية؛ بمعنى أن أفراد العينة لا يقرون بتوافر محتواها إذا كانت بمتوسط يقع ما بين (1- أقل من 2.33) 33)، وعند درجة توافر بدرجة متوسطة إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي لإجابة أفراد العينة تقع ما بين (2.33 – 3.66).

تحليل دوافع ممارسات إدارة الأرباح على مستوى الشركات الحكومية:

أولا: الدوافع التعاقدية:

تشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (7.3) إلى أن جميع اتجاهات المستجيبين كانت إيجابية بالنسبة لفقرات الاستبيان المتعلقة بالدوافع التعاقدية لممارسات إدارة الأرباح في الشركات الحكومية، وذلك بالاستناد إلى قيم المتوسط الحسابي لإجابة المستجيبين، حيث جاءت جميعها بمتوسط أكبر من (3)، كما تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Tests of Normality) المتحصل عليها بعد تنفيذ اختبار (Kolmogorov - Smirnov) أن بيانات الدوافع التعاقدية الخاصة بالشركات الحكومية لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه فقد تم استخدام اختبار الإشارة (Sign Test) اللامعلمي التحقق من قبول النتائج المتعلقة بالدوافع التعاقدية على مستوى الشركات الحكومية كما هو موضح بالجدول رقم (7.3).

جدول (7.3) نتائج تحليل الدوافع التعاقدية بالشركات الحكومية

البيـــــان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	Sig (K – S)	Sig Test Sign	الترتيب
	العـــدد النسـبة%								
1- اخفاء الوضع المالي السيئ للشركة.	3	8	16	48	12	3.67	0.00	**0.00**	1
	3.4	9.2	18.4	55.2	13.8				
2- تلبية متطلبات عقود التعويض.	1	10	23	42	11	3.60	0.00	**0.00**	2
	1.1	11.5	26.4	48.3	12.6				
3- تعزيز فرص الحصول . قروض من المصارف.	2	15	17	45	8	3.48	0.00	**0.00**	3
	2.3	17.2	19.5	51.7	9.2				
4- تجنب احتمال التعرض لانتهاك شروط عقود المديونية وتدخل الدائنين الفرض بعض القيود على الشركة	4	8	29	42	4	3.39	0.00	**0.00**	4
	4.6	9.2	33.3	48.3	4.6				
الاتجاه العام حول الدوافع التعاقدية لممارسات ادارة الارباح						**3.53**	**قبـــــــول**		

من خلال الجدول رقم (7.3) يتضح أن الدافع الأكثر تأثيرا لممارسة إدارة الأرباح من الدوافع التعاقدية تمثل في (رفع قيمة مكافأة الإدارة) بمتوسط (3.76)، يليه (دافع تلبية عقود التعويض بمتوسط (3.60) ، وجاء في المرتبة الثالثة دافع (تعزيز فرص الحصول على قروض من المصارف) ثم في المرتبة الأخيرة دافع (تجنب احتمال التعرض لانتهاك شروط عقود المديونية) بمتوسط (3.48) و(3.39)على التوالي.

ثانيا: دوافع المتطلبات السياسية والتنظيمية:

تشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (8.3) إلى أن جميع اتجاهات المستجيبين كانت إيجابية الجميع الدوافع المتعلقة بالمتطلبات السياسية والتنظيمية لممارسات إدارة الأرباح في الشركات الحكومية، وذلك بالاستناد إلى قيم المتوسط الحسابي لإجابة المستجيبين، حيث جاءت بمتوسط أكبر من (3)، كما تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Tests of Normality المتحصل عليها بعد تنفيذ اختبار (Kolmogorov - Smirnov) أن بيانات دوافع المتطلبات السياسية والتنظيمية الخاصة بالشركات الحكومية لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه فقد تم استخدام اختبار الإشارة (Sign Test) اللامعلمي للتحقق من قبول النتائج المتعلقة بدوافع المتطلبات السياسية والتنظيمية على مستوى الشركات الحكومية كما هو موضح بالجدول رقم (8.3)

جدول (8.3) نتائج تحليل دوافع المتطلبات السياسية والتنظيمية بالشركات الحكومية

البيـــــان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	Sig (K – S)	Sig Test Sign	الترتيب
	العـــدد النسـبة%								
1- الحد من التكاليف السياسية ذات العواقب السلبية على الشركة.	1	16	16	40	14	3.57	0.00	0.00	1
	1.1	18.4	46.0	16.1					
2 - تلبية المتطلبات التنظيمية الحكومية.	0	14	16	51	6	3.56	0.00	0.001	2
	0	16.1	18.4	58.6	6.9				
3 - تقليص الضغط السياسي وتأثير التشريعات على الشركة.	2	14	23	41	7	3.43	0.00	0.198	3
	2.3	16.1	26.4	47.1	8.0				
4 - تقليل الدخل الخاضع للضريبة لتقليص مقدار الضريبة المطلوب.	5	24	16	30	12	3.23	0.00	0.02	4
	5.7	27.6	18.4	34.5	23.8				
الاتجاه العام حول الدوافع المتطلبات السياسية والتنظيمية						**3.40**	**قبـــــــول**		

من خلال الجدول رقم (8.3) يتضح أن أكثر دوافع المتطلبات السياسية والتنظيمية بالشركات الحكومية دافع (الحد من التكاليف السياسية ذات العواقب السلبية على الشركة) يليه في المرتبة الثانية دافع (تلبية المتطلبات التنظيمية الحكومية بمتوسط (3.57) و(3.56) على التوالى، وفي المرتبة الأخيرة كان دافع (التهرب من دفع الضرائب) بمتوسط (3.23).

ثالثا: دوافع السلوك:

تشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (9.3) إلى أن جميع اتجاهات المستجيبين كانت إيجابية لمعظم الدوافع المتعلقة بالسلوك الممارسات إدارة الأرباح في الشركات الحكومية، وذلك بالاستناد إلى قيم المتوسط الحسابي لإجابة المستجيبين، حيث جاءت بمتوسط أكبر من (3)، كما تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Tests of Normality المتحصل عليها بعد تنفيذ اختبار (Kolmogorov - Smirnov) أن بيانات دوافع السلوك الخاصة بالشركات الحكومية لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه فقد تم استخدام اختبار الإشارة (Sign Test) اللا معلمي للتحقق من قبول النتائج المتعلقة بدوافع السلوك على مستوى الشركات الحكومية كما هو موضح بالجدول رقم (9.3)

جدول (9.3) نتائج تحليل دوافع السلوك بالشركات الحكومية

البيـــــان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	Sig (K – S)	Sig Test Sign	الترتيب
	العـــدد النسـبة%								
1- رفع قيمة مكافآت الإدارة.	5	21	8	39	14	3.41	0.00	0.00	1
	5.7	24.1	9.2	44.8	16.1				
2- يمارس المدير التنفيذي الجديد ادارة الارباح.	9	19	14	39	6	3.16	0.00	0.001	2
	10.3	21.8	16.1	44.8	6.9				
3- اخفاء الضعف في اداء الادارة التنفيذية الحالية للشركة.	12	25	6	26	18	3.15	0.00	0.198	3
	13.8	28.7	6.9	29.9	20.7				
4- القلق الوظيفي من قبل مدراء الشركة والرغبة بتعزيز موقفهم في الاحتفاظ بمناصبهم الادارية.	10	16	20	34	7	3.14	0.00	0.00	4
	11.5	18.4	23.00	39.1	8.00				
5- اخفاء مستوى النمو المتدني للشركة	10	21	14	34	8	3.10	0.00	0.010	5
	11.5	24.1	16.1	39.1	9.2				
الاتجاه العام حول الدوافع المتعلقة بالسلوك						**3.16**	**قبـــــــول**		

من خلال الجدول رقم (10 . 3) يتبين أن دافع (إخفاء الوضع السيء للشركة) ودافع (يمارس المدير التنفيذي الجديد إدارة الأرباح) جاءت في المرتبة الأولى والثانية على التوالي وبمتوسط (3.41) و (3.16) على التوالي، بينما جاء دافع (إخفاء مستوى النمو المتدني للشركة في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.10).

رابعا: دوافع المعلومات:

تشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (11 . 3) إلى أن جميع اتجاهات المستجيبين كانت إيجابية لجميع الدوافع المتعلقة بالمعلومات لممارسات إدارة الأرباح في الشركات الحكومية، وذلك بالاستناد إلى قيم المتوسط الحسابي

لإجابة المستجيبين، حيث جاءت بمتوسط أكبر من (3)، كما تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Tests of Normality) المتحصل عليها بعد تنفيذ اختبار (Kolmogorov - Smirnov) أن بيانات دوافع المعلومات الخاصة بالشركات الحكومية لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه فقد تم استخدام اختبار الإشارة (Sign Test) اللامعلمي التحقق من قبول النتائج المتعلقة بدوافع المعلومات على مستوى الشركات الحكومية كما هو موضح بالجدول رقم (10.3)

جدول (10.3) نتائج تحليل دوافع المعلومات بالشركات الحكومية

البيـــــان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	Sig (K – S)	Sig Test Sign	الترتيب
	العـــدد النسـبة%								
1- لإيصال المعلومات المطلوبة لمستخدمي التقارير المالية.	00	21	14	42	10	3.47	0.00	0.00	1
	0.0	24.1	16.1	48.3	11.5				
2- لزيادة قيمة المعلومات التي ستكون مفيدة لمتخذي القرار.	4	17	18	42	6	3.33	0.00	0.00	2
	4.6	19.5	20.7	48.3	6.9				
الاتجاه العام حول الدوافع المتعلقة بالمعلومات						**3.40**	**قبـــــــول**		

من الجدول رقم (3 . 10) المتعلق بدوافع المعلومات، فقد جاء دافع لإيصال المعلومات المطلوبة لمستخدمي التقارير المالية) أو بمتوسط (3.47) يليه دافع الزيادة قيمة المعلومات التي ستكون مفيدة لمتخذي القرار بمتوسط (3.33).

خامسا: دوافع المحافظة على سمعة الشركة ومركزها المالي:

تشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (11.3) إلى أن جميع اتجاهات المستجيبين كانت إيجابية لجميع دوافع المحافظة على سمعة الشركة ومركزها المالي في الشركات الحكومية، وذلك بالاستناد إلى قيم المتوسط الحسابي لإجابة المستجيبين، حيث جاءت بمتوسط أكبر من (3)، كما تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Tests of Normality المتحصل عليها بعد تنفيذ اختبار (Kolmogorov - Smirnov) أن بيانات دوافع المعلومات الخاصة بالشركات الحكومية لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه فقد تم استخدام اختبار الإشارة (Sign Test) اللا معلمي التحقق من قبول النتائج المتعلقة بدوافع المحافظة على سمعة وضع الشركة على مستوى الشركات الحكومية كما هو موضح بالجدول رقم (11.3).

جدول (11.3) نتائج تحليل دوافع المحافظة على سمعة ووضع الشركة

البيـــــان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	Sig (K – S)	Sig Test Sign	الترتيب
	العـــدد النسـبة%								
1- عند الاستعداد للاندماج مع	0	11	16	49	11	3.69	0.00	0.00	1

شركة أخرى.	00	12.6	18.4	56.3	13.8				
2- المحافظة على نفس مستوي الأرباح للسنة سابقة.	0	14	12	49	12	3.68	0.00	0.001	2
	00	16.1	13.8	56.3	13.8				
3- تلبية توقعات الإدارة العليا.	0	8	24	48	7	3.62	0.00	0.00	3
	00	9.2	27.6	55.2	8.0				
4- تعظيم قيمة الشركة.	2	14	17	47	7	3.49	0.00	0.00	4
	2.3	16.1	19.5	54.0	8.0				
5- إبراز الجانب الايجابي للشركة بالتركيز على الإعلان عن ما تحققه من أرباح وتجنب الإعلان عن وجود خسائر.	9	11	14	40	11	3.39	0.00	0.010	5
	10.3	12.6	16.1	46.0	12.6				
الاتجاه العام حول دوافع المتعلقة بالمحافظة على سمعة الشركة ومركزها المالي						**3.55**	**قبـــــــــول**		

من خلال الجدول رقم (11.3) المتعلق بدافع المحافظة على سمعة ووضع الشركة فقد جاء دافع (عند الاستعداد للاندماج مع شركة أخرى) في المرتبة الأولى، ثم في المرتبة الثانية دافع (المحافظ على نفس مستوى الأرباح للسنة السابقة) بمتوسط (3.69) و (3.68) على التوالي، وجاء في المرتبة قبل الأخيرة دافع (تعظيم قيمة الشركة) وبمتوسط (3.49)، وجاء دافع (إبراز الجانب الإيجابي للشركة بالتركيز على الإعلان عن ما تحققه من أرباح وتجنب الإعلان عن وجود خسائر) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.39).

سادسا: تحليل التباين بين فئات عينة الدراسة حول دوافع ممارسات إدارة الأرباح:

لتحليل مدى وجود فروقات جوهرية في إجابات المشاركين حول دوافع ممارسات إدارة الأرباح بالشركات الحكومية بين فئات عينة الدراسة (المراجعين الخارجيين، المراجعين الداخليين، المدراء الماليين) تم تنفيذ اختبار (Kruskal - Wallis Test) وهو من الاختبارات اللا معلمية (Nonparametric Test) التي تناظر تحليل التباين الأحادي (Way One -- Anova) المعلمي الذي يستخدم عندما يكون توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي. وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (12.3).

جدول (12.3) اختبار Kruskal - Wallis Tes لتحليل التباين حول دوافع ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الحكومية

البيـــــان		ملكية الشركة	Statistics Test	Sig Test	التباين حول تعيين الدوافع
1.1	رفع قيمة مكافآت الإدارة.	حكومية	7.62	0.022	متباينة
2.1	تلبية متطلبات عقود التعويض.	حكومية	3.11	0.210	غير متباينة
3.1	تعزيز فرص الحصول على قروض من	حكومية	5.19	0.075	غير متباينة

	المصارف.				
4.1	تجنب احتمال التعرض لانتهاك شروط عقود المديونية وتدخل الدائنين لفرض بعض القيود على الشركة.	حكومية	3.96	0.138	غير متباينة
1.2	الحد من التكاليف السياسية ذات العواقب السلبية على الشركة.	حكومية	2.77	0.250	غير متباينة
2.2	تلبية المتطلبات التنظيمية الحكومية.	حكومية	4.00	0.135	غير متباينة
3.2	تقليص الضغط السياسي وتأثير التشريعات على الشركة.	حكومية	0.48	0.785	غير متباينة
4.3	تقليل الدخل الخاضع للضريبة لتقليص مقدار الضريبة المطلوب دفعها.	حكومية	5.08	0.078	غير متباينة
1.3	إخفاء الوضع المالي السيء للشركة.	حكومية	4.59	0.100	غير متباينة
2.3	يمارس المدير التنفيذي الجديد إدارة الأرباح.	حكومية	2.32	0.312	غير متباينة
3.3	إخفاء الضعف في أداء الإدارة التنفيذية الحالية للشركة.	حكومية	3.71	0.156	غير متباينة
4.3	القلق الوظيفي من قبل مدراء الشركة والرغبة بتعزيز موقفهم في الاحتفاظ بمناصبهم الوظيفية.	حكومية	19.93	0.000	غير متباينة
5.3	إخفاء مستوي النمو المتدني للشركة.	حكومية	8.43	0.0147	غير متباينة
1.4	لإيصال المعلومات المطلوبة لمستخدمي التقارير المالية.	حكومية	1.56	0.456	غير متباينة
2.4	لزيادة قيمة المعلومات التي ستكون مفيدة لمتخذي القرار.	حكومية	1.70	0.426	غير متباينة
1.5	عند الاستعداد للاندماج مع شركة أخرى.	حكومية	10.07	0.006	غير متباينة
2.5	المحافظة على نفس مستوي الأرباح للسنة سابقة.	حكومية	4.08	0.129	غير متباينة
3.5	تلبية توقعات الإدارة العليا.	حكومية	6.804	0.033	غير متباينة
4.5	تعظيم قيمة الشركة.	حكومية	8.303	0.015	غير متباينة
5.5	إبراز الجانب الايجابي للشركة بالتركيز علي الإعلان عن ما تحققه من أرباح وتجنب الإعلان عن وجود خسائر	حكومية	1.44	0.485	غير متباينة

من خلال الجدول رقم (13 . 3) نلاحظ أن إجابات الفئات الثلاثة المشاركة (المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين، المدراء الماليين) حول جميع الدوافع المتعلقة بممارسة إدارة الأرباح على مستوى الشركات الحكومية كانت متوافقة، أي لا يوجد اختلاف حول هذه الدوافع، فيما عدا دافع (رفع قيمة مكافأة الإدارة) وهو أحد الدوافع التعاقدية، و الذي يوجد اختلاف في إجابات المشاركين حوله.

تحليل دوافع ممارسات إدارة الأرباح على مستوى الشركات الخاصة:

أولا: الدوافع التعاقدية: تشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (13.3) إلى أن جميع اتجاهات المستجيبين كانت إيجابية بالنسبة لفقرات الاستبيان المتعلقة بالدوافع التعاقدية لممارسات إدارة الأرباح في الشركات الخاصة، وذلك بالاستناد إلى قيم المتوسط الحسابي لإجابة المستجيبين، حيث جاءت جميعها بمتوسط أكبر من (3)، كما تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Tests of (Normality المتحصل عليها بعد تنفيذ اختبار (Kolmogorov - Smirnov) أن بيانات الدوافع التعاقدية الخاصة بالشركات الخاصة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه فقد تم استخدام اختبار الإشارة (Sign Test) المعلمي للتحقق من قبول النتائج المتعلقة بالدوافع التعاقدية على مستوى الشركات الخاصة كما هو موضح بالجدول رقم (13.3).

جدول (13.3) نتائج تحليل الدوافع التعاقدية بالشركات الخاصة

البيـــــان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	Sig (K – S)	Sig Test Sign	الترتيب
	العـــدد النسـبة%								
1- تعزيز فرص الحصول على قروض من المصارف.	0	2	15	16	47	3,47	0.00	0.00	1
	0	2.3	17.2	18.4	54.0				
2- تلبية متطلبات عقود التعويض.	0	1	9	22	44	3.63	0.00	0.00	2
	0	1.1	10.3	25.3	50.6				
3- رفع قيمة مكافآت الإدارة.	4	5	16	46	14	3.72	0.00	0.00	3
	4.6	5.7	18.4	52.9	16.1				
4- تجنب احتمال التعرض لانتهاك شروط عقود المديونية وتدخل الدائنين الفرض بعض القيود على الشركة.	0	4	6	28	42	3.47	0.00	0.00	4
	0	4.6	6.9	32.2	48.3				
الاتجاه العام حول الدوافع التعاقدية لممارسات إدارة الارباح						**3.57**	**قبـــــــول**		

من خلال الجدول رقم (13.3) يتضح أن الدوافع التعاقدية الأكثر تأثيرا كان (تعزيز فرص الحصول على قروض من المصارف) بمتوسط (3.47)، وفي المرتبة الثانية كان دافع (تلبية متطلبات عقود التعويض)بمتوسط (3.63)، أما في المرتبة الثالثة كان دافع (رفع قيمة مكافأة الإدارة) ودافع (تجنب احتمال التعرض لانتهاك شروط عقود المديونية) وبمتوسط (3.47) كان في المرتبة الرابعة.

ثانيا: دوافع المتطلبات السياسية والتنظيمية:

يشير الجدول رقم (15 . 3) إلى أن جميع اتجاهات المستجيبين كانت إيجابية لجميع الدوافع المتعلقة بالمتطلبات السياسية والتنظيمية لممارسات إدارة الأرباح في الشركات الخاصة، وذلك بالاستناد إلى قيم المتوسط الحسابي لإجابة المستجيبين، حيث جاءت بمتوسط أكبر من (3)، كما تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Tests of)

Normality المتحصل عليها بعد تنفيذ اختبار (Kolmogorov - Smirnov) أن بيانات دوافع المتطلبات السياسية والتنظيمية الخاصة بالشركات الخاصة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه فقد تم استخدام اختبار الإشارة (Test Sign) اللا معلمي التحقق من قبول النتائج المتعلقة بدوافع المتطلبات السياسية والتنظيمية على مستوى الشركات الخاصة كما هو موضح بالجدول رقم (14.3).

جدول (14.3) نتائج تحليل دوافع المتطلبات السياسية والتنظيمية بالشركات الخاصة

البيـــــان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	Sig (K – S)	Sig Test Sign	الترتيب
	العـــدد النســبة%								
1- تقليل الدخل الخاضع للضريبة لتقليص مقدار الضريبة المطلوب دفعها.	7	17	12	28	23	3.49	0.00	0.00	1
	8.0	19.5	13.8	32.2	26.4				
2- الحد من التكاليف السياسية ذات العواقب السلبية على الشركة.	0	15	11	49	12	3.67	0.00	0.00	2
	0	17.2	12.6	56.3	13.8				
3- تلبية المتطلبات التنظيمية الحكومية.	0	13	23	48	3	3.47	0.00	0.00	3
	0	14.9	26.4	55.2	3.4				
4- تقليص الضغط السياسي وتأثير التشريعات على الشركة	4	19	21	35	8	3.28	0.00	0.00	4
	4.6	21.8	24.1	40.2	9.2				
الاتجاه العام حول الدوافع بالمتطلبات السياسية والتنظيمية						**3.41**	**قبـــــــول**		

من الجدول رقم (14.3) يتبين أن الدافع (التقليل من الدخل الخاضع للضريبة) جاء في المرتبة الأولى بمتوسط (3.67)، يليه دافع (الحد من التكاليف السياسية ذات العواقب السلبية على الشركة) بمتوسط (49. 3)، وجاء في المرتبة الثالثة دافع (تلبية المتطلبات التنظيمية الحكومية بمتوسط (3.47)، وأخيرا دافع (تقليص الضغط السياسي وتأثير التشريعات على الشركة بمتوسط) (3.25).

ثالثا: دوافع السلوك :

تشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (15.3) إلى أن جميع اتجاهات المستجيبين كانت إيجابية لمعظم الدوافع المتعلقة بالسلوك لممارسات إدارة الأرباح في الشركات الخاصة، وذلك بالاستناد إلى قيم المتوسط الحسابي لإجابة المستجيبين، حيث جاءت بمتوسط أكبر من (3)، كما تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Tests of Normality المتحصل عليها بعد تنفيذ اختبار

(Smirnov -Kolmogorov) أن بيانات دوافع السلوك الخاصة بالشركات الخاصة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه فقد تم استخدام اختبار الإشارة (Sign Test) اللا معلمي التحقق من قبول النتائج المتعلقة بدوافع السلوك على مستوى الشركات الخاصة كما هو موضح بالجدول رقم (15.3).

جدول (15.3) نتائج تحليل دوافع السلوك بالشركات الخاصة

البيـــــان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	Sig (K – S)	Sig Test Sign	الترتيب
	العـــدد								
	النسـبة%								
1- اخفاء الوضع المالي السيء للشركة.	5	19	9	46	8	3.38	0.00	0.00	1
	5.7	21.8	10.3	52.9	9.2				
2- يمارس المدير التنفيذي الجديد ادارة الارباح.	8	19	15	39	6	3.18	0.00	0.001	2
	9.2	21.8	17.2	44.8	6.9				
3- اخفاء الضعف في اداء الادارة التنفيذية الحالية للشركة.	12	21	11	30	13	3.13	0.00	0.031	3
	13.8	24.1	12.6	34.5	14.9				
4- اخفاء مستوى النمو المتدني للشركة	10	19	16	38	4	3.08	0.00	0.002	4
	11.5	21.8	18.4	43.7	4.6				
5- القلق الوظيفي من قبل مدراء الشركة والرغبة بتعزيز موقفهم في الاحتفاظ بمناصبهم الادارية.	10	19	27	27	4	2.95	0.00	0.002	5
	11.5	21.8	31.0	31.0	4.6				
الاتجاه العام حول الدوافع المتعلقة بالسلوك						**3.09**	**قبـــــــول**		

الجدول رقم (15.3) يوضح أن أكثر الدوافع السلوكية تاثيراً في الشركات الخاصة كان دافع (اخفاء الوضع السيئ للشركة) بمتوسط (3.38) يليه دافع (ممارسة المدير التنفيذي الجديد لادارة الارباح) بمتوسط (18.3)، وجاء دافع (القلق الوظيفي من قبل مدراء الشركة والرغبة بتعزيز موقفهم في الاحتفاظ بمناصبهم الادارية) بالمرتبة الاخيرة وبمتوسط (2.95).

رابعا: دوافع المعلومات:

يوضح الجدول رقم (16.3) أن جميع اتجاهات المستجيبين كانت إيجابية لجميع الدوافع المتعلقة بالمعلومات لممارسات إدارة الأرباح في الشركات الخاصة، وذلك بالاستناد إلى قيم المتوسط الحسابي لإجابة المستجيبين، حيث جاءت بمتوسط أكبر من (3)، كما تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Tests of Normality) المتحصل عليها بعد تنفيذ اختبار (Smirnov -Kolmogorov) أن بيانات دوافع المعلومات الخاصة بالشركات الخاصة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه فقد تم استخدام اختبار الإشارة (Sign Test) اللا معلمي للتحقق من قبول النتائج المتعلقة بدوافع المعلومات على مستوى الشركات الخاصة كما هو موضح بالشكل (16.3).

جدول (16.3) نتائج تحليل دوافع المعلومات بالشركات الخاصة

البيـــــان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	Sig (K – S)	Sig Test Sign	الترتيب
	العـــدد النسـبة%								
1- لإيصال المعلومات المطلوبة لمستخدمي التقارير المالية.	00	22	13	42	10	3.46	0.00	0.00	1
	0.0	25.3	14.9	48.3	11.5				
2- لزيادة قيمة المعلومات التي ستكون مفيدة لمتخذي القرار.	4	9	17	38	9	3.34	0.00	0.00	2
	4.6	21.8	19.5	48.3	6.9				
الاتجاه العام حول الدوافع المتعلقة بالمعلومات						**3.40**	**قبـــــــول**		

يوضح الجدول رقم (16.3) نتائج تحليل دوافع المعلومات بالشركات الخاصة، ويظهر الجدول أن دافع (إيصال المعلومات المطلوبة لمستخدمي التقارير المالية) كان في المرتبة الأولى بهذه المجموعة من الدوافع يليه دافع (زيادة قيمة المعلومات التي ستكون مفيدة لمتخذي القرار بمتوسط (3.46) و (3.33) على التوالي.

خامسا: دوافع المحافظة على سمعة الشركة ومركزها المالي:

يشير الجدول رقم (17.3) إلى أن جميع اتجاهات المستجيبين كانت إيجابية لجميع دوافع المحافظة على سمعة الشركة ومركزها المالي في الشركات الخاصة، وذلك بالاستناد إلى قيم المتوسط الحسابي لإجابة المستجيبين، حيث جاءت بمتوسط أكبر من (3)، كما تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Tests of Normality) المتحصل عليها بعد تنفيذ اختبار (Kolmogorov- Smirnov) أن بيانات دوافع المعلومات الخاصة بالشركات الخاصة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه فقد تم استخدام اختبار الإشارة (Sign Test) اللا معلمي للتحقق من قبول النتائج المتعلقة بدوافع المحافظة على سمعة ووضع الشركة على مستوى الشركات الخاصة كما هو موضح بالرقم (3-18).

جدول (17.3) دوافع المحافظة على سمعة ووضع الشركة

البيـــــان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	Sig (K – S)	Sig Test Sign	الترتيب
	العـــدد النسـبة%								
1- عند الاستعداد للاندماج مع شركة أخرى.	3	16	12	45	11	3.75	0.00	0.00	1
	003.4	18.4	13,8	51.7	12.6				
3- تلبية توقعات الإدارة العليا.	0	12	13	47	15	3.64	0.00	0.00	2

				17.2	54.0	14.9	13.8	00
2- المحافظة على نفس مستوي الأرباح للسنة سابقة.	1	6	24	48	8	3.52	0.00	0.00	3
	1.1	9.6	27.2	55.2	9.2				
4- تعظيم قيمة الشركة.	5	9	18	47	8	3.51	0.00	0.00	4
	5.7	10.3	20.7	54.0	9.2				
5- إبراز الجانب الايجابي للشركة بالتركيز على الإعلان عن ما تحققه من أرباح وتجنب الإعلان عن وجود خسائر.	10	13	5	46	11	3.41	0.00	0.010	5
	11.5	14.9	5.7	52.9	12.6				
الاتجاه العام حول دوافع المتعلقة بالمحافظة على سمعة الشركة ومركزها المالي						**3.56**	**قبـــــــــول**		

يوضح الجدول رقم (18 . 3) أن دافع (عند الاستعداد للاندماج مع شركة أخرى) جاء في المرتبة الأولى، يليه دافع (تلبية توقعات الإدارة العليا في المرتبة الثانية بمتوسط (3.75) و (3.64) على التوالي، ثم دافع (المحافظة على نفس مستوى الأرباح للسنة السابقة)، وثم دافع (تعظيم قيمة الشركة)، وجاء في المرتبة الأخيرة دافع (إبراز الجانب الإيجابي للشركة بالتركيز على الإعلان عن ما تحققه من أرباح وتجنب الإعلان عن وجود خسائر) بمتوسط (3.41).

سادسا: تحليل التباين بين فئات عينة الدراسة حول دوافع ممارسة إدارة الأرباح:

لتحليل مدى وجود فروقات جوهرية حول دوافع ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الخاصة بين فئات عينة الدراسة (المراجعين الخارجيين، المراجعين الداخليين، المدراء الماليين) تم استخدام اختبار (Kruskal - Wallis Test) وهو من الاختبارات غير المعلمية (Nonparametric Test) التي تناظر تحليل التباين الأحادي (One-Way - Anova) المعلمي الذي يستخدم عندما يكون توزيع البيانات يتبع توزيعه طبيعية. وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (18.3)

جدول (18.3) اختبار Kruskal - Wallis Tes لتحليل التباين حول دوافع ممارسات إدارة الأرباح في الشركات االخاصة

البيـــــان		ملكية الشركة	Statistics Test	Sig Test	التباين حول تعيين الدوافع
1.1	رفع قيمة مكافآت الإدارة.	خاصة	6.94	0.022	متباينة
2.1	تلبية متطلبات عقود التعويض.	خاصة	1.76	0.210	غير متباينة
3.1	تعزيز فرص الحصول على قروض من المصارف.	خاصة	2.88	0.075	غير متباينة
4.1	تجنب احتمال التعرض لانتهاك شروط عقود المديونية وتدخل الدائنين لفرض بعض القيود على	خاصة	3.30	0.138	غير متباينة

	الشركة.				
1.2	الحد من التكاليف السياسية ذات العواقب السلبية على الشركة.	خاصة	0.234	0.250	غير متباينة
2.2	تلبية المتطلبات التنظيمية الحكومية.	خاصة	0.831	0.135	غير متباينة
3.2	تقليص الضغط السياسي وتأثير التشريعات على الشركة.	خاصة	1.24	0.785	غير متباينة
4.3	تقليل الدخل الخاضع للضريبة لتقليص مقدار الضريبة المطلوب دفعها.	خاصة	0.041	0.078	غير متباينة
1.3	إخفاء الوضع المالي السيء للشركة.	خاصة		0.100	غير متباينة
2.3	يمارس المدير التنفيذي الجديد إدارة الأرباح.	خاصة	5.73	0.312	غير متباينة
3.3	إخفاء الضعف في اداء الادارة التنفيذية الحالية للشركة	خاصة	1.726	0.156	غير متباينة
4.3	القلق الوظيفي من قبل مدراء الشركة والرغبة بتعزيز موقفهم في الاحتفاظ بمناصبهم الوظيفية.	خاصة	3.405	0.000	غير متباينة
5.3	إخفاء مستوي النمو المتدني للشركة.	خاصة	8.51	0.0147	غير متباينة
6.3	يمارس المدار التنفيذيون للشركات ادارة الارباح لتحقيق اهداف خاصة بهم.	خاصة	9.96	0.456	غير متباينة
1.4	لإيصال المعلومات المطلوبة لمستخدمي التقارير المالية.	خاصة	3,86	0.426	غير متباينة
2.4	لزيادة قيمة المعلومات التي ستكون مفيدة لمتخذي القرار.	خاصة	0.58	0.006	غير متباينة
1.5	عند الاستعداد للاندماج مع شركة أخرى.	خاصة	0.99	0.129	غير متباينة
2.5	المحافظة على نفس مستوي الأرباح للسنة سابقة.	خاصة	6.014	0.033	غير متباينة
3.5	تلبية توقعات الإدارة العليا.	خاصة	1.039	0.015	غير متباينة
4.5	تعظيم قيمة الشركة.	خاصة	3.261	0.485	غير متباينة
5.5	إبراز الجانب الايجابي للشركة بالتركيز علي الإعلان عن ما تحققه من أرباح وتجنب الإعلان عن وجود خسائر	خاصة	7.865		

من الجدول رقم (19 . 3) نلاحظ وجود اختلاف في إجابات المشاركين (المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين، المدراء الماليين) حول دوافع ممارسة إدارة الأرباح المتمثلة في دافع (رفع قيمة مكافآت الإدارة) هو من الدوافع التعاقدية، ودافع (إخفاء الوضع المالي السيء للشركة) ودافع (القلق الوظيفي من قبل مدراء الشركة والرغبة بتعزيز موقفهم في الاحتفاظ بمناصبهم الوظيفية) ودافع (إخفاء مستوى النمو المتدني للشركة وهي من الدوافع

السلوكية، وكذلك دافع (تعظيم قيمة الشركة) وهو من الدوافع المتعلقة بالمحافظة على سمعة ووضع الشركة)، أما باقي الدوافع فلا يوجد اختلاف في إجابات المشاركين حولها، أي يوجد اتفاق في الإجابات حول هذه الدوافع.

مناقشة نتائج تحليل دوافع ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الشركات الحكومية والخاصة:

الدوافع التعاقدية:

أظهرت نتائج التحليل لهذه الدوافع بالشركات الحكومية أن دافع (رفع قيمة مكافآت الإدارة) جاء في المرتبة الأولى، وقد يكون هذا بسبب أن الشركات الحكومية بها درجة انفصال الملكية عن الإدارة انفصال كامل مما يجعل الإدارة قد تسعى لتحقيق الحصول على أكبر قدر ممكن من المكافآت، وهذا يتفق مع دراسة Healy (1985) التي أشارت إلى أن الإدارة قد تمارس إدارة الأرباح لزيادة قيمة المكافآت التي ستحصل عليها، كما أشارت دراسة Watts and Zimjmerman (1986) إلى أن الإدارة قد تعمل على نقل الأرباح من الفترات المستقبلية للفترة الحالية لزيادة قيمة المكافآت، كما أشارت دراسة Gaver et al (1995) إلى أن هناك علاقة قوية بين ممارسة إدارة الأرباح والحصول على مكافآت أكبر لصالح الإدارة. أما في الشركات الخاصة فكان دافع (تعزيز الحصول على قروض من المصارف) في المرتبة الأولى، وهذا قد يكون بسبب سعي الشركات الخاصة في ليبيا إلى الحصول على تسهيلات مصرفية الزيادة حجم نشاطها أو لتمويل صفقات تجارية تقوم بها، وهذا يتفق مع دراسة Defond and Jiambalvo (1994) التي أشارت إلى أن الشركات قد تقوم بممارسة إدارة الأرباح من أجل الحصول على قروض من الجهات التمويلية.

دوافع المتطلبات السياسية والتنظيمية:

أظهرت نتائج التحليل بالشركات الحكومية أن دافع (الحد من التكاليف السياسية ذات العواقب السلبية على الشركة) ودافع (تلبية المتطلبات التنظيمية الحكومية) في المرتبة الأولى والثانية على التوالي، وقد يكون ذلك بسبب ملكية الشركة للدولة مما يجعل الإدارة تسعى للتخفيف من أثر هذه الدوافع على الشركة ووضعها المالي والتشغيلي، حيث أشارت دراسة Scott (2003) إلى أن الشركات قد تمارس إدارة الأرباح للحصول على الدعم من الدولة أو التقليل من الضغوط عليها من قبل الدولة، وقد تظهر هذه الدوافع عند شعور الإدارة إلى أن الأرباح المعلن عنها قد تؤثر على السياسات الحكومية مثل حماية المنتج المحلي من خلال فرض ضرائب على المنتجات المستوردة من الخارج، كما أشارت Dechow et at (1996)إلى أن الأرباح قد تستخدم للحد من تدخل الحكومة والتنظيم الصناعي، وأشارت دراسة Navissi (1999) إلى أن الشركات في نيوزيلندا قامت بممارسة إدارة الأرباح لإقناع الجهات التنظيمية الحكومية ذات العلاقة بسياسة التسعير السماح لها بزيادة الاسعار. **أما** في الشركات الخاصة فأظهرت النتائج أن دافع (تقليل الدخل الخاضع للضريبة لتقليص مقدار الضريبة المطلوب دفعها) جاء في المرتبة الأولى، أي أن الشركات الخاصة تسعى لتخفيض قيمة الضريبة التي تدفعها، وهذا يتفق مع ما أشارت له دراسة Noronha et at 2008) إلى أن الشركات الخاصة تمارس إدارة الأرباح للتهرب من دفع الضرائب، وكذلك دراسة Bardexis 2004)) التي أشارت إلى أن الشركات اليونانية صغيرة الحجم تمارس إدارة الأرباح للتقليل من الدخل الخاضع للضريبة، وهذا يتماشى مع الوضع في ليبيا باعتبار أن أغلب الشركات الخاصة في ليبيا ليست كبيرة الحجم.

دوافع السلوك: قد أظهرت النتائج أن دافع (إخفاء الوضع المالي السيء للشركة) جاء في المرتبة الأولى في الشركات الحكومية والخاصة، وقد يكون ذلك بسبب سعي الإدارة إلى إظهار أن إدارتهما لشركة جيدة وتضع الشركة في مستوى جيد، أما دافع (يمارس المدير التنفيذي الجديد إدارة الأرباح) في المرتبة الثانية في الشركات الحكومية والخاصة وهذا يتوافق مع نتائج دراسة Goncharov (2005) التي أشارت إلى أنه قد يتم ممارسة إدارة الأرباح لإظهار أداء أفضل عند استلام إدارة جديدة لإدارة الشركة، فيتم تخفيض الدخل في السنة التي تم بها الاستلام الإلقاء اللوم على الإدارة السابقة والاستفادة من الزيادة في السنة اللاحقة لإظهار أداء أفضل.

دوافع المعلومات: أظهرت النتائج أن دافع (لإيصال المعلومات المطلوبة لمستخدمي التقارير المالية) ودافع (لزيادة قيمة المعلومات التي ستكون مفيدة لمتخذي القرار) في المرتبة الأولى والثانية على التوالي، في الشركات الحكومية والخاصة، وفي ليبيا في الغالب يقتصر استخدام المعلومات المحاسبية بشكل أساسي على المصارف عند الإقراض أو

مصلحة الضرائب عند ربط الضريبة، وقد تستخدم من أطراف أخرى، حيث أشارت دراسة Scott (2003) إلى أنه قد تزيد قيمة المعلومات عندما تفصح الإدارة عن تقديرات داخلية للمستخدمين الخارجيين.

دوافع المحافظة على سمعة الشركة: أظهرت النتائج أن الدافع (عند الاستعداد للاندماج مع شركة أخرى) جاء في المرتبة الأولى في حيث أشارت دراسة Erickson and Wang (1999) أنه قد تمارس إدارة الأرباح في السنوات التي تسبق الاندماج مع شركة أو شركات أخرى من خلال زيادة قيمة الأرباح لزيادة فرص الحصول على حصة أكبر عند الاندماج، وقد يمارس هذا في الشركات الخاصة أكثر منه في الشركات الحكومية؛ لأن الشركات الحكومية تعود ملكيتها للحكومة وقد يكون ممارسة ذلك لزيادة فرص الحصول على مركز بالإدارة العليا لإدارة الشركة، أما في الشركات الخاصة فيكون ذلك لزيادة حصة الملكية بالشركة التي ستتكون بعد عملية الاندماج.

تحليل أساليب الشركات لممارسات إدارة الأرباح: تم تحليل البيانات التي تم تجميعها بواسطة الاستبيان والمتعلقة بأساليب ممارسات إدارة الأرباح في الشركات العاملة بالبيئة الليبية، وتشير الإحصاءات الوصفية بالجدول (19.3) إلى أن جميع اتجاهات المستجيبين كانت إيجابية بالنسبة لفقرات الاستبيان المتعلقة بأساليب ممارسات إدارة الأرباح في الشركات العاملة في البيئة الليبية، وذلك بالاستناد إلى قيم المتوسط الحسابي لإجابة المستجيبين، حيث جاءت بمتوسط أكبر من (3)، كما تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي المستجيبين، حيث جاءت بمتوسط أكبر من (3)، كما تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov - Smirnov) أن البيانات الخاصة بإجراءات ممارسات إدارة الأرباح لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه وللتحقق من قبول النتائج حول الإجراءات المطبقة تم استخدام اختبار الإشارة (Sign Test) اللا معلمي وكما هو موضح بالجدول رقم (19.3).

الجدول رقم (19.3) وصف وتحليل إجراءات ممارسات إدارة الأرباح

البيـــــان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	Sig (K – S)	Sig Test Sign	الترتيب
	العـــدد								
	النسـبة%								
1- قيمة المخزون.	0	11	12	40	24	3.89	0.00	0.00	1
	0	12.6	13.8	46.0	27.6				
2- تعجيل أو تأخير الاعتراف بالإيرادات.	5	9	11	42	20	3.72	0.00	0.00	2
	5.7	10.3	12.6	48.3	23.0				
3- الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها.	2	13	17	37	18	3.64	0.00	0.00	3
	2.3	14.9	19.5	42.5	20.7				
4- تعجيل أو تأخير الاعتراف بالمصروفات.	3	15	9	44	16	3.63	0.00	0.00	4
	3.4	17.2	10.3	50.6	18.4				
5 - التقديرات المتعلقة بأساس الاستحقاق.	0	16	21	38	12	3.53	0.00	0.00	5
	0	18.4	24.1	43.7	13.8				
6 - المصروفات الإيرادية و	1	12	24	41	9	3.52	0.00	0.00	6

الرأسمالية.	1.1	13.8	27.6	47.1	10.3				
7- المصروفات المتعلقة بالأصول.	3	9	22	47	6	3.51	0.00	0.00	7
	3.4	10.3	25.3	54.0	6.9				
8- التغيير في السياسات والإجراءات المحاسبية.	2	18	16	38	13	3.48	0.00	0.00	8
	2.3	20.7	18.4	43.7	14.9				
9- مخصص الضرائب.	0	20	17	38	11	3.47	0.00	0.00	9
	0	23.0	19.5	43.7	12.6				
10- معاملات البيع وإعادة الشراء.	4	9	25	40	7	3.44	0.00	0.00	10
	4.6	10.3	28.7	46.0	8.0				
11- إعادة التبويب بالقوائم المالية	2	20	22	35	8	3.31			11
	2.3	23.0	25.3	40.2	9.2				
12- معاملات البيع وإعادة الشراء.	2	22	22	37	4	3.22	0.00	0.00	12
	2.3	25.3	25.3	42.5	4.6				
الاتجاه العام حول الاجراءات المطبقة لإدارة الارباح						**3.53**	**قبـــــــــول**		

من خلال الجدول رقم (19.3) يتضح أن أكثر الأساليب المستخدمة لممارسة إدارة الأرباح كانت (قيمة المخزون) و (تعجيل أو تأخير الاعتراف بالإيرادات) في المرتبة الأولى والثانية على التوالي وبمتوسط (3.89) و (3.72) على التوالي، ثم يأتي (الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها) بمتوسط (3.64)، ثم (تعجيل أو تأخير الاعتراف بالمصروفات) بمتوسط (3.63). أما أقل الإجراءات المستخدمة لممارسة إدارة الأرباح كانت (معاملات البيع وإعادة الشراء) بمتوسط (3.44) وتأتي بعده في الترتيب (إعادة التبويب بالقوائم المالية) بمتوسط (3,31) ويليه (معاملات البيع وإعادة الشراء) بمتوسط (3.22).

4- النتائج والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دوافع ممارسة إدارة الأرباح الشركات الليبية الحكومية والخاصة، وأكثر الإجراءات والأساليب التي تستخدم عند ممارسة إدارة الأرباح، في الجزء الثاني من هذه الدراسة تم عرض الجانب النظري والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، أما الجزء الثالث فتناول الدراسة العملية ومناقشة نتائج التحليل الإحصائي، وهذا الجزء خصص لعرض نتائج الدراسة والتوصيات.

نتائج الدراسة: لقد قسمت دوافع ممارسة إدارة الأرباح بهذه الدراسة إلى خمس مجموعات، اشتملت على الدوافع التعاقدية، والدوافع الخاصة بالمتطلبات السياسية والتنظيمية، ودوافع السلوك، ودوافع المعلومات، ودوافع المحافظة على سمعة الشركة ومركزها المالي، وتم دراسة هذه الدوافع لكل من الشركات الحكومية والشركات الخاصة، وكانت النتائج كالآتي:

1- دوافع ممارسة إدارة الأرباح بالشركات الحكومية:

• الرفع من قيمة مكافآت الإدارة كان أكثر الدوافع التعاقدية لممارسة إدارة الأرباح، يليه تلبية متطلبات عقود التعويض.

• الحد من التكاليف السياسية ذات العواقب السلبية على الشركة، وتليه المتطلبات التنظيمية الحكومية كانت أكثر الدوافع المتعلقة بالمتطلبات السياسية والتنظيمية لممارسة إدارة الأرباح.

• كانت أكثر الدوافع السلوكية تأثيرا لممارسة إدارة الأرباح دافع إخفاء الوضع المالي السيء للشركة، يليه دافع ممارسة المدير التنفيذي الجديد لإدارة الأرباح لإلقاء اللوم على المدير السابق، وإظهار أدائه بالشكل الجيد.

• أن دافع إيصال المعلومات المطلوبة لمستخدمي التقارير المالية كان أكثر الدوافع المتعلقة بجانب المعلوماتية لممارسة إدارة الأرباح.

• تمارس الشركات الحكومية إدارة الأرباح عند الاستعداد للاندماج مع شركة أخرى وللمحافظة على نفس مستوى الأرباح للسنة السابقة، هي أكثر الدوافع المتعلقة بالمحافظة على سمعة ووضع الشركة وراء ممارسة إدارة الأرباح.

2- دوافع ممارسة إدارة الأرباح بالشركات الخاصة كانت:

• يتم ممارسة إدارة الأرباح لتعزيز فرص الحصول على قروض من المصارف كأكثر الدوافع التعاقدية بالشركات الخاصة.

• أكثر الدوافع الخاصة بالمتطلبات السياسية والتنظيمية كان لتقليل الدخل الخاضع للضريبة لتقليص مقدار الضريبة المطلوب دفعها. • أن دافع إخفاء الوضع المالي السيء للشركة هو أكثر الدوافع السلوكية لممارسة إدارة الأرباح بالشركات الخاصة.

• إيصال المعلومات المطلوبة لمستخدمي التقارير المالية كان أكثر الدوافع المتعلقة بجانب المعلومات لممارسة إدارة الأرباح.

• يتم ممارسة إدارة الأرباح بالشركات الخاصة عند اندماج الشركة مع شركة أخرى، كأكثر الدوافع المتعلقة بدوافع المحافظة على سمعة الشركة.

3- الأساليب المستخدمة لممارسة إدارة الأرباح:

• أن استخدام قيمة المخزون كان أكثر الأساليب المستخدمة لممارسة إدارة الأرباح، يليه استخدام تعجيل أو تأخير الاعتراف بالإيرادات، ثم أسلوب الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها، ثم يأتي أسلوب تعجيل أو تأخير الاعتراف بالمصروفات.

توصيات الدراسة:

1- توصي هذه الدراسة باتخاذ أهم الإجراءات التي تساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالشركات الليبية مثل المعايير المحاسبية وحوكمة الشركات وغيرها من الإجراءات.

2- توصي الدراسة بدراسة دوافع ممارسة إدارة الأرباح والأساليب المستخدمة لممارستها بالشركات المدرجة بسوق المال الليبي.

المراجع:

- أبو المكارم، وصفي عبد الفتاح، (2002)، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، الناشر دار الجامعة الجديدة.

- أبو عجيلة، عماد، (2007)، أثر جودة التدقيق علي إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة بسوق الأوراق المالية عمان، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، الأردن، عمان.

- الأشقر، هاني، (2010)، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدي تأثير العلاقة بحجم الشركة دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين الأوراق المالية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

- أوما سيكاران، (2010)، طرق البحث في الإدارة: مدخل لبناء المهارات البحثية، ترجمة: إسماعيل بسيوني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، (ط2).

- بوسنة، حمزة، (2013)، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، الجزائر. - جمال الفارسي، نظرية الوكالة، منتدي العلوم الاقتصادية و علوم التسير، منتديات الشروق اونلاين.

- جهماني، عمر عيسي، (2001)، سلوك تمهيد الدخل في الأردن، دراسة ميدانية علي الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الأردني، المجلة العربية للمحاسبة، كلية إدارة الاعمال، جامعة البحرين، المجلد 4، العدد 1.

- حبيب، ماهر، (2011)، إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية، جامعة تشرين، سوريا.

- حماد، طارق، (2005)، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية. - خالد محمد اللوزي، (2013)، أثر ممارسة إدارة الأرباح علي اسعار الاسهم علي الشركات المساهمة في سوق الأوراق المالية بعمان، كلية الأعمال بجامعة الشرق الأوسط، عمان.

- الداعور، حبر ابراهيم، (2009)، أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على اسعار اسهم الشركات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، دراسة تطبيقية، مجلة الجامعة الاسلامية بغزة ، المجلد رقم 17، العدد الأول، فلسطين، يناير.

- الدهراوى، كمال الدين، (2006)، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، الناشر المكتب الجامعي الحديث.

- السرطاوي، عبدالمطلوب وحمدان، علام ومشتهى، صبرى وأبوعجيلة، عماد، (2013)، أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الانسانية المجلد 27 (4)، ص820-846.

- سويلم، محمد حسن، (2002)، رد فعل سوق الأوراق المالية للمعلومات المحاسبية عن ربحية المنشأة ، مجلة البحوث العلمية والتجارية، جامعة الزقازيق، العدد الأول.

- عبد الحميد، ممدوح، (1999)، أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد 2.

- عبيدات، ذوقان، وكايد عبد الحق، وعبدالرحمن عدس، (2013)، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر (ط16)، عمان، الأردن.

- عثمان، الأميرة إبراهيم، (2000)، تقييم المنهجية العلمية للإطار الفكري لنظرية المحاسبة الايجابية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، مجلة الإدارة العامة بالرياض، المجلد 39، العدد الرابع، يناير.

- علي عبد الله شاهين، (2011)، إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية، دراسة تطبيقية، كلية التجارة بالجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، يوليو.

- عيسي، سمير كامل محمد، (2008)، أثر جودة المراجعة علي عملية إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، المجلد 45، الإسكندرية، مصر، يوليو.

- الفار، عبد المجيد الطيب، (2006)، إدارة الأرباح وأثر الحاكمية المؤسسية عليها وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة، بحث دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

- فداوي أمينة، (2011)، قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة بسوق الأوراق المالية الجزائر مع دراسة تطبيقية، مجلة التنظيم والعمل، جامعة باجي مختار بعنابة، الجزائر.

- القثامي، فواز سمير، (2010)، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية الصادرة عن جامعة الاسكندرية، العدد 1 المجلد رقم 47.

- الليثي، فؤاد محمد، (2010)، نظرية المحاسبة، كلية التجارة ببورسعيد، جامعة قناة السويس، الناشر دار النهضة العربية.

- محمد محسن مقلد، (2010)، النظرية الايجابية للمحاسبة وتفسيراتها الدوافع الإدارة تجاه بدائل الاختيار المحاسبي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة بجامعة طنطا، مصر.

- المومني، حسين القاضي، (2008)، دور الفكر المحاسبي في الاعصار المالي، كلية الأعمال بالجامعة الأردنية، عمان.

- Agbara, A. (2011) An Investigation into Quality in Libya, Unpublished PhD Thesis, University of Gloucestershire.

- Albornoz, B., Illueca, M, (2005). Earnings Management under Price Regulation: Empirical Evidence from the Spanish Electricity industry. Energy Economics, 27 (2), pp279–304.

- Albornoza , B,G., & Illuecuaa , M. (2005). Earning Management Under Price Regulation : Empirical Evidence from The Spanish Electricity Industry " , Energy Economics , 27 (2).

- Baralexis, S. (2004). Creative Accounting in Small Advancing Countries. The Greek case. Managerial Auditing Journal, 19(3),440 - 461.

- Belkaoui, A.R, (2004). Accounting Theory, 5th Edition, Thomson.

London: Academia Press.

- Beneish, M. D. (2001). Earnings Management: a Perspective, Managerial Finance, 27(12), pp1–16.

- Clikeman, P.M, (2003), Where Auditors Fear to Tread, Internal Auditor, 60 (3), pp75-79.

- DeAngleo, L. E. (1986). Accounting Numbers as Market Valuation Substitutes: A Study of Management Buyouts of Public Stockholders. The Accounting Review, 61(3), 400-420.

- Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeney, A. P. (1996). Causes and Consequences of Earnings Manipulation: an Analysis of Firms Subject to Enforcement Actions by the SEC. Contemporary Accounting Research, 13(1), pp1-36.

- DeFond, M. L., &Jiambalvo, J. (1994). Debt Covenant Violation and Manipulation of Accruals. Journal of Accounting and Economics, J 7, pp145-176.

- Erickson. M. & Wang. S. (1999). Earnings management by acquiring firms in stock for stock mergers. Journal of Accounting and Economics, 27, 149-176.

- Gang,G & Yueli, L, (2009). The Association between Management Earnings Forecast Errors and Accruals, The Accounting Review, 84(2).

- Gaver, J. J., Gaver, K. M., & Austin, J. R. (1995). Additional evidence on bonus plans and income management. Journal of Accounting and Economies, 19(1), 3 -28.

- Healy, P. M. (1985). The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions. Journal of Accounting and Economics. 7(1-3).pp85- 107.

- Healy, P. M., & Wahlen, M. (1999). A Review of the Earnings Management literature and its Implications for Standard Setting. Accounting Horizons, 13(4), pp365-383.

- Jordan, C. & Clark, S. (2004). Big Bath Earnings Management: The case of Goodwill Impairment under SFAS No. 142. Journal of Applied Business Research, 20, pp63-70.

- McKee, T. E. (2005). Earnings Management: An Executive Perspective. Thomson.

- Moses, D. O. (1987). Income Smoothing and Incentives: Empirical using Accounting Changes, The Accounting Review, 62(2),259-377.

- Mulford, C. W., & Comiskey, E. E. (2002). The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices: John Wiley and Sons.

- Navissi, F., (1999). Eamings Management Under Price Regulation Contemporary Accounting Research, Vol:16 Iss:2, 281-304.

- Nelson, M., Elliott, J., & Tarpley, F. L. (2003). How are Earnings Managed? Examples from Auditors. Accounting Horizons, 17, pp1735.

- Northcut, D. W., & Vines, C. C. (1998). Earnings Management in Response to political Scrutiny of Effective Tax Rates. Journal of the American Taxation Association, 20(2), 22-36.

- Ortega, W. R., & Grant, G. H. (2003). Maynard Manufacturing: an Analysis of GAAP-based and Operational Earnings Management Techniques. Strategic Finance. 85(1), pp50-56.

- Parfet, W. U. (2000). Accounting Subjectivity and Earnings Management: a Preparer Perspective. Accounting Horizons, 14(4), pp481-488.

- Ronen, J., & Yaari, V. (2007). Earnings Management: Emerging Insights in Theory, Practice and Research: Springer.

- Rosenfield, Paul. (2000). "What Drives Earnings Management?, Available From":

(http: // www.aicpa.org/pubs/jofa/oct2000/opinion.htm).

- Roychowdhury, R. (2006). Earnings Management through Real Activities Manipulation. Journal of Accounting and Economics, 42, pp335-370

- Schipper, K. (1989). Commentary on Earnings Management, Accounting Horizons, 3, 91-102.

- Scott, W. R. (2003). Financial Accounting Theory, Toronto: Prentice -

Hall, 3th ed. - Siregar, S., & Utama, S. (2008). Type of Earnings Management and the-

Effect of Ownership Structure, Firm Size, and Corporate-Governance practices: Evidence from Indonesia. The International Journal of Accounting, 43, pp1-27.

- Stolowy H., Breton G., (2004), Accounts Manipulation: A Literature Review and Proposed Conceptual Framework, Review of Accounting and Finance, vol. 3, no.1, pp. 5-66.

- Sweeney, A. P. (1994). Debt-covenant violations and Managers' Accounting Responses. Journal of Accounting and Economics, 17(3), pp281-308.

- Thomas. J. K. (1989). Unusual patterns in Reported Earnings. The Accounting Review. 64(4), pp773-787.

- Watts, R. L. & Zimmerman, J. L. (1990). "Positive Accounting Theory, Ten Year Perspective". The Accounting Review, 65, pp131-156.

- Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1986). Accounting Theory. New Jersey: Prentice Hall.

- Watts, R.L., & J. L. Zimmerman. (1978). Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards. The Accounting Review. 53 (January), pp112-134.

- Zhu, L. H., & Su, Z. (2002). Earnings Management in Small and Medium Sized Firms. China Economic and Trade Herald, 18.